ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

مصر واليونان..
توافقات استراتيجية في شرق المتوسط

- دوافع التنافس الدولي حول لقاحات كورونا
- توظيفات الخطاب الإثيوبي حول سد النهضة
- الاحتمالات الثلاثة للتصعيد التركي-اليوناني
- دور مجلس الشيوخ في تطوير الحياة السياسية

SEB 2020
العدد (9)

تقديرات مصرية

مصر واليونان.. توافقات استراتيجية في شرق المتوسط

www.ecsstudies.com

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي

هيئة استشارية

د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبد الجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

إخراج فني
أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

www.ecsstudies.com

المحتويات

الافتتاحية:

- تفاعلات الإقليم والعالم بين التصعيد والتهدئة 6

قضايا دولية

- دوافع التنافس الدولي حول لقاحات كورونا 10
- حدود الاحتياج المتبادل بين الصين وإيران 14

قضايا الأمن والدفاع

- الاحتمالات الثلاثة للتصعيد التركي-اليوناني 20
- تناقضات روسية-أوروبية في شرق المتوسط 24
- الإخوان وتركيا.. ملاذ مؤقت وأماكن بديلة 27

قضايا السياسات العامة

- أبعاد السياسة الحكومية لمنع مخالفات البناء 32
- دور مجلس الشيوخ في تطوير الحياة السياسية 35

قضايا نوعية

- حسابات مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية 40
- آفاق العلاقات الاقتصادية بين مصر واليونان 44
- توظيفات الخطاب الإثيوبي حول سد النهضة 48
- تكيف تدريجي للمستهلك المصري مع كورونا 52

كيف يفكر العالم؟

- هل يعترف «الأوروبي» بفلسطين للضغط على إسرائيل؟ 58
- المانحون الدوليون ومأزق انتشار الفساد في لبنان 61

بيانات وإحصائيات

- الأمن الغذائي في مصر .. تحسن مستمر 66

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (9) - 1 سبتمبر 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

الافتتاحية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (9) - 1 سبتمبر 2020
www.ecsstudies.com

تفاعلات الإقليم والعالم بين التصعيد والتهدئة

مع صدور العدد التاسع من «تقديرات مصرية» نجد المنافسة بين مسارات التناقضات الدولية والإقليمية في ناحية، ومسارات أخرى للتسوية أو التهدئة في ناحية أخرى. انحسرت «حالة كورونا» إلى نوع من التنافس الدولي حول اللقاحات والعلاج اللازم لها، خاصة بعد الإعلان الروسي عن لقاح، والإعلان الصيني عن آخر، وتوقع إعلان الرئيس «دونالد ترامب» عن ثالث خلال مؤتمر الحزب الجمهوري الانتخابي. وفي الوقت نفسه، فإن مناخ الأزمة الآخذ في الانحسار والتشبث بالعودة إلى الحياة الطبيعية، يواجَه بإعلانات متكررة عن احتمالات اندلاع موجة ثانية من العدوى من قبل منظمة الصحة العالمية.

مسارات التسوية ظهرت في شكلها الإيجابي مع توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية إيجابية للبلدين والعلاقات بينهما، ونشوب إمكانية لتهدئة -وربما تسوية- الأزمة الليبية. ظهر بوضوح أن الخط الاستراتيجي الذي اتّبعته مصر ما بين مبادرة القاهرة للسلام في ليبيا، والخط الأحمر المصري حول «سرت والجفرة»؛ قد اختار نقطة توازن كافية إقليميًّا ودوليًّا، لكي يعلن رئيس حكومة الوفاق ورئيس المجلس الوطني الليبي عن وقف إطلاق النار، وبدء العمل من أجل إشهار الدستور وإجراء انتخابات عامة.

مسارات التناقضات في المنطقة استمرت على حالها في ظهور احتمالات للتصعيد التركي اليوناني اقتربت فيه القطع البحرية من بعضها بعضًا، وجاء التدخل البحري الفرنسي منذرًا، واحتدام التناقضات الروسية-الأوروبية حول الكثير من القضايا التي تشمل أوكرانيا والتدخل السيبراني. والمؤكد أن توقيع الاتفاقية الإيرانية-الصينية من الثقل الذي سوف تكون له آثاره الثقيلة على تحالفات المنطقة.

وبقدر ما بدا أن تقدمًا قد حدث فيما يخص ليبيا؛ فإن التناقض المصري-الإثيوبي لا يزال مستمرًّا نتيجة استمرار إثيوبيا في تعنتها الخاص بامتلاك مياه النيل، والمطالبة باتفاقية ذات طبيعة استرشادية، فيما يخص توزيع المياه. وداخليًّا فإن مصر تسير في الاتجاه الذي اختارته منذ نشوب أزمة كورونا وغيرها من الأزمات، وهو الاستمرار في عملية البناء الداخلي للمؤسسات المصرية فجرت انتخابات مجلس الشيوخ، ومعها جرى تطبيق سياسة منع مخالفات البناء، بينما تجري عمليات التوسع في الصناعة والصادرات المصرية.

العدد التاسع من «تقديرات مصرية» يضع الأوضاع الإقليمية موضع الفحص، ويوضح دقة الأوضاع الإقليمية والدولية التي على مصر التعامل معها، بينما لا تزال هناك أزمة صحية عالمية، في وقت تبدو فيه الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة العظمى في العالم، تواجه اختبارًا كبيرًا، سواء فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، أو مدى قدرتها على الاستمرار كدولة عظمى.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا دولية

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (9) - 1 سبتمبر 2020

www.ecsstudies.com

- دوافع التنافس الدولي حول لقاحات كورونا
- حدود الاحتياج المتبادل بين الصين وإيران

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

دوافع التنافس الدولي حول لقاحات كورونا

يشهد العالم سباقًا محمومًا بين القوى الكبرى لتطوير وإنتاج لقاح فعال لمُواجهة (كوفيد-19)، فبعد إعلان موسكو عن أول لقاح لمكافحة الفيروس شكّك فيه الخبراء الأمريكيون والأوروبيون، فيما بدا أن الصراعات الجيوسياسية بين تلك القوى تنتقل إلى حروب اللقاحات، بحثًا عن مكاسب سياسية واقتصادية، ناهيك عن مواجهة الموجات المحتملة القادمة لذلك الوباء.

* نسرين الصباحي
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

من يتوصّل أولًا؟

- لم يسبق أن اعتُبر اللقاح سلعة استراتيجية وضرورة للأمن القومي والانتعاش الاقتصادي والصحة العامة كما هو الآن، إذ تم رصد تمويلات بمليارات الدولارات للفوز بهذه المعركة، خاصة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا والصين وروسيا والهند، حيث تراهن تلك القوى على أن ذلك اللقاح يزيد من قوتها في التوازنات العالمية.

- أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، في 11 أغسطس 2020، أن بلاده توصلت لأول لقاح مُضاد لـ(كوفيد-19) من خلال شركة التكنولوجيا الحيوية "بيوساد"، ويشبه علاج الإيبولا والملاريا، حيث أُطلق عليه "سبوتنيك 5" نسبةً للقمر الصناعي الذي أطلقه الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، وكان مؤشرًا على انتصاره آنذاك على الولايات المتحدة في السباق الفضائي.

- وُوجه الإعلان الروسي عن اللقاح بشكوك حول سلامته، على الرغم من أن "بوتين" أكد أن وزارة الصحة الروسية أعطت موافقتها بعد خضوع اللقاح للفحوصات اللازمة، وأن إحدى بناته قد تم تلقيحها بالفعل. جاء هذا الإعلان بعد يوم واحد من كشف جامعة أكسفورد البريطانية بالتعاون مع شركة "أسترا زينيكيا" عن نجاح التجارب الأولى للقاح المُشترك بينهما.

- أشارت تقارير إلى أن إنتاج اللقاح الروسي وتصديره يمكن أن يصبح ميزة جيوسياسية لدور موسكو العالمي، حيث سيعيد تنشيط صادراتها للعالم، خاصة أنها أعلنت تلقّيها طلبات للحصول على مليار جرعة من 20 دولة، كما تخطط لتصنيع اللقاح في عددٍ من الدول منها البرازيل والهند وكوريا الجنوبية وكوبا.

- اعتبرت الصين تطوير اللقاح أولوية مُطلقة، من خلال تطوير عقار من أجسام مضادة للمصابين تعافوا من (كوفيد-19)، حيث قطعت بكين خطوات في هذا الصدد، بعد أن جندت الجامعات والشركات الخاصة وقوات الجيش لإنجاح هذه المهمة، كما عملت أكاديمية العلوم الطبية العسكرية ببكين على تجنيد متطوعين للتجارب السريرية.

- شاركت الولايات المتحدة في السباق العالمي حول اللقاح ضد كورونا، عبر اجتماعات مُكثفة للرئيس "دونالد ترامب"، وشركات الأدوية لضمان سرعة إنتاج ذلك اللقاح، كما مارست واشنطن ضغوطًا على الشركة الألمانية

"كيورفاك" من أجل الحصول على حقوق حصرية للقاح. وعليه، نشبت خلافات بين واشنطن وبرلين مما دفع المفوضية الأوروبية إلى رفع سقف الدعم للشركة لإبقائها في الفلك الوطني، وقدمت المفوضية 85 مليون دولار للشركة الحاصلة على تمويل اتحاد اللقاحات الأوروبية.

المصدر: سكاي نيوز عربية https://cutt.us/0n0aB

سلامة اللقاحات

- يطور الباحثون في العالم أكثر من 165 لقاحًا ضد كورونا، بينهم 31 لقاحًا في طور التجارب على البشر، حيث تتطلب عادة اللقاحات عدة سنوات من البحث والاختبار، لكن العلماء يتسابقون لإنتاج لقاح آمن وفعال بحلول العام المُقبل.

- شكّك خبير الأمراض المعدية الأمريكي «أنتوني فاوتشي» في سلامة اللقاحات التي يتم تطويرها حاليًّا في روسيا والصين. وأضاف أن الإعلان عن تطوير لقاح يمكن توزيعه حتى قبل اختباره يطرح مشكلة في رأيه في ظل المختبرات التي تقوم حاليًّا ببيع وعود بلقاح لم يُكتشف بعد.

- أمر «بوتين» المسئولين الروس في أبريل 2020 بتقصير وقت التجارب السريرية لمجموعة متنوعة من الأدوية، بما في ذلك لقاحات (كوفيد-19) المحتملة، وفقًا لرابطة منظمات التجارب السريرية الروسية. ووصف خبراء وعلماء في مجال الأوبئة في أوروبا اللقاح الروسي بالمقلق والمتسرع.

- وضعت منظمة الصحة العالمية آلية ترخيص مُسبقة للقاحات، إذ يطلب المصنعون الترخيص المُسبق للمنظمة لأنه بمثابة ضمان لنوعه. بالإضافة إلى التصديق الذي تمنحه الجهات المختصة في كل بلد على فعالية اللقاح. ولذا، يتطلب تطوير اللقاح الناجح دقة علمية وعملية خالية من تضارب المصالح المالية والسياسية.

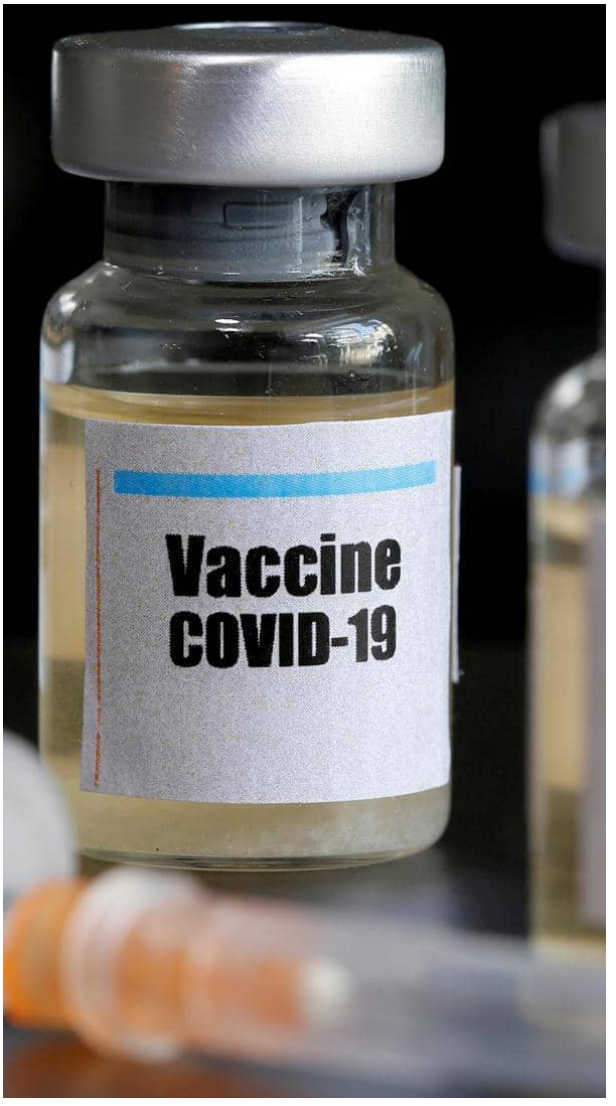

- حصل الجيش الصيني على الضوء الأخضر لاستخدام لقاح طورته شركة «كانسينو بيولوجيكس» مع وحدة أبحاث عسكرية بعد إثبات التجارب السريرية أنه آمن وفعّال، وتُعد هذه الخطوة أول استخدام للقاح مُضاد لـ(كوفيد-19)يُطلق عليه اسم «إيه دي 5 إن كوف».

- تخطط العديد من الحكومات لإعطاء الجرعات الأولى من لقاح (كوفيد-19) المُثبت للعاملين في مجال الرعاية الصحية الأكثر تعرضًا للوباء، وتعطي الصين الأولوية للأشخاص على خط المواجهة وتحديدًا الجنود في الجيش.

اتّهامات متبادَلة

- اتهمت الولايات المتحدة الصين، في 11 مايو 2020، بمُحاولة سرقة بيانات لقاحات (كوفيد-19) من شركة تكنولوجيا حيوية في ماساتشوستس، فيما نفت الصين أي دور لها في عمليات القرصنة، وحسب المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية «وانج وين بين»، فإن الصين تتصدر العالم في تطوير لقاح (كوفيد-19)، وإنها أكثر قلقًا من أن تَستخدم قراصنة لسرقة تقنيات دول أخرى.

- ذكرت تقارير، في 16 يوليو 2020، أن مجموعة التجسس الإلكتروني الروسية المعروفة باسم APT29 أو «Cozy Bear» سعت إلى سرقة معلومات لقاح (كوفيد-19) من الباحثين في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا. وعليه، أصدرت حكومات الدول الثلاث تحذيرًا قائلة إن هذه المجموعة تستهدف جهود تطوير اللقاح.

- رفض «أندريه كيلين» سفير روسيا في بريطانيا، في 19 يوليو 2020، المزاعم بأن قراصنة مُرتبطين بأجهزة المخابرات في روسيا استهدفوا أبحاث لقاح (كوفيد-19)، واتهم بريطانيا بشن هجمات إلكترونية على روسيا.

- أشار وزير الصحة الأمريكي «أليكس عازار» إلى أن الحصول على لقاح آمن وفعال ضد فيروس (كوفيد-19) أهم من أن نكون أول منتج له، لكن «أنتوني فاوتشي» قال خلال جلسة استماع للجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب الأمريكي في يوليو الماضي، إن الولايات المتحدة لن تستخدم على الأرجح اللقاحات المطورة في الصين أو روسيا، معربًا عن مخاوفها بشأن الاختبارات التي تمت عليها.

- سيتطلب أي لقاح فعال قدرة إنتاجية هائلة لتوفير كميات كافية للطلب العالمي في ظل قيام بعض الشركات باحتكار اللقاحات بهدف التربح، ومن الضروري تطبيق نظام عالمي عادل لضمان حصول جميع البلدان على اللقاحات، حيث تقول رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» إن اللقاح يجب أن يتم نشره بسعر مُناسب لكافة الدول. كما أدلى «ماكرون» بتصريحات مُماثلة في القمة العالمية للقاحات، بأنه عندما يتم اكتشاف لقاح يجب أن يُفيد الجميع باعتباره منفعة عامة عالمية.

مكاسب استراتيجية

- تتشابك الجغرافيا السياسية مع المنافسة على لقاح (كوفيد-19)، حيث تتزايد المخاوف من «قومية اللقاح»، فكل دولة تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة داخل حدودها، ومن المتوقع حصول الدولة التي ستطور اللقاح أولًا على الجرعات الأولية لسكانها فقط، وستكون لها القدرة على التعامل مع تداعيات (كوفيد-19) الاقتصادية والجيوسياسية وإعادة تشغيل اقتصادها.

- لا يمكن تحديد النطاق السعري حاليًّا لأنه لا يزال من غير الواضح عدد جرعات اللقاح التي ستكون ضرورية لتحصين شخص ما، وأيضًا جهود الإنتاج التي سيتم استخدامها لتطوير اللقاح.

- يظل في الأخير أن هناك سباقًا بين القوى الدولية لإنتاج لقاح قبل نهاية العام الجاري، تحسبًا لموجة ثانية من وباء كورونا، إذ يحمل هذا السباق في طيّاته صراعًا على الحضور والقيادة، وكذلك توقع تحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية.

حدود الاحتياج المتبادل بين الصين وإيران

في 28 يونيو 2020، اتهم الرئيس الإيراني السابق "أحمدي نجاد" حكومة بلاده بعقد اتفاق مدته 25 عامًا مع دولة أخرى بهدف تجريد إيران من مواردها ونشر قوات أجنبية على أراضيها، وهو ما نفته طهران، موضحة أن فكرة الاتفاق ترجع لزيارة الرئيس الصيني "شي جين بينج" لطهران في 2016، بينما لم تعلق بكين، واكتفت بالقول إن البلدين يطوران علاقاتهما الثنائية.

* فردوس عبد الباقي
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أبعاد الاتفاق

- يستهدف أحد بنود الاتفاق المسرب بين الصين وإيران حول تطوير الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر، إرساء تحالف عسكري جوي وبحري قد يشمل روسيا فيما بعد. واعتبر المراقبون أن الاتفاق يستهدف ضرب الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، وتجاوز العقوبات المفروضة على طهران وإنقاذ صناعتها للنفط، إذ تستورد بكين 10 ملايين برميل نفط يوميًّا من إيران.

- تسعى إيران من خلال ذلك الاتفاق إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية، إذ تأمل في خسارة "ترامب" في الانتخابات الرئاسية القادمة، وعودة العمل بالاتفاق النووي، ومن ثم إعادة ضخ النفط الإيراني في الأسواق العالمية، مع انحسار الجائحة وعودة السياحة. وتنظر طهران لتلك الأهداف على أنها ممكنة في ظل التصعيد الصيني-الأمريكي الراهن، والسعي الصيني للتواجد في منطقة الخليج لاستغلال الفراغ الأمريكي أو استراتيجية الابتزاز التي يمارسها "ترامب" منذ توليه الحكم.

- يُعبّر الاتفاق عن نمط من العلاقات الممتدة بين بكّين وطهران منذ السبعينيات عندما توقّفت الصين عن دعم الأحزاب الشيوعية المحلية، وبدأت الاتصال مع إيران كقوة إقليمية صاعدة بعد الثورة الإسلامية في عام 1979، خاصةً أن طهران كانت تبحث عن مصدر للسلاح غير الغربي، سواء من الصين أو روسيا أو كوريا الشمالية لمواجهة حظر الأسلحة الغربية في عامي 1979 و1980.

شراكة استراتيجية

- تمتلك إيران أهمية جيوسياسية بالنسبة للصين نظرًا لكونها دولة ساحلية على بحر قزوين، ويقع حدها الجنوبي في أضيق نقطة في الخليج تربط بحر العرب والمحيط الهندي. وبالإضافة لكونها أحد أكبر مزوّدي بكين بالنفط، فإن طهران تُعد مركزًا رئيسيًّا محتملًا لنقل الطاقة بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا، فضلًا عن مركز رابط في طريق سكة حديد صيني-أوروبي يتخطى الأراضي الروسية.

- شكّلت احتياجات الصين المتزايدة من الطاقة في التسعينيات من القرن الماضي أساس الشراكة التي توسّعت مع إيران، حيث تطورت بسبب الضغط الأمريكي على أوروبا واليابان وروسيا لتقليل علاقاتهم التجارية والاستثمارية مع إيران. وعندما أطلقت الصين مبادرة "الحزام والطريق" في عام 2013، أبدت إيران استعدادها للانضمام إلى المبادرة، في ظل سعيها لتبنّي استراتيجية "النظر شرقًا"، حيث باتت الصين المستفيد الرئيسي منها، حيث برزت كأهم شريك اقتصادي لإيران، خاصة في قطاعات تكرير النفط، وضخ رأس المال في صناعاتها الاستخراجية.

- يُعد مشروع خط سكة الحديد فائق السرعة "طهران - قم - أصفهان" من بين مشاريع البنية التحتية القليلة التي تديرها شركات أجنبية، إذ أنشأته "مجموعة سكك حديد الصين" المحدودة والممول بقروض من الصين.

- برغم أزمة وباء كورونا، فقد استمرت إيران في الحفاظ على رحلات الطيران الجوية في بداية انتشار الوباء في مدينة ووهان الصينية، ورغم إيقاف جميع الرحلات في 31 يناير 2020، واصلت شركة الطيران الإيرانية "ماهان للطيران" -التابعة للحرس الثوري- رحلاتها بين طهران وأربع مدن صينية رئيسية، مما دفع البعض للقول إنها كانت سببًا رئيسيًّا في إدخال الوباء إلى إيران أو تفاقمه، كما أكد نائب وزير الصحة الإيراني وجود صلة بين المواطنين الصينيين وانتشار الوباء، لكن الصين خففت ذلك عبر إرسال مساعدات إنسانية لطهران.

بكين والاتفاق النووي

- يرجع انخراط الصين في الدبلوماسية النووية مع إيران إلى مفاوضات 5 + 1، فقد تمسّكت بكين بمبدأ عدم التدخل في السيادة الإيرانية وفقًا لـ"المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" في سياستها الخارجية. في المقابل، حرصت إيران على استمرار الصين كصوت مضاد للولايات المتحدة. خاصة وأن الصين تشارك في إعادة إعمار المنشأة النووية الإيرانية في آراك كعنصر تقني في الاتفاق النووي، ما يعني التزامها كي يظهر الاتفاق بشكل ناجح لإغلاق الملف النووي الإيراني، بالإضافة لعضويتها في اللجنة المشتركة كآلية لحل النزاعات.

- كانت بكين الشريك الرئيسي لإيران في مجال التكنولوجيا النووية حتى عام 1997، حيث ساعدت في إنشاء العناصر الرئيسية لبرنامجها الحالي، كما تعد أحد أكبر موردي الأسلحة لإيران لما يقرب من أربعين عامًا، واستطاعت التقدم على روسيا لفترة وجيزة في مبيعاتها العسكرية بين عامي 2008 و2012، عندما تحسنت العلاقات الروسية الأمريكية بشكل طفيف في عهد "أوباما".

- عبّرت الصين عن استيائها من العقوبات المفروضة على طهران، خاصة أنها تؤثر على علاقتهما التجارية، وتوصلت لمقاربات مشتركة مع روسيا لاقتراح تعديلات على نصوص قرارات العقوبات، كما انتقدت الصين التحيز الغربي الشديد لجهود منع الانتشار النووي، واعتبرته نفاقًا وافتقارًا إلى المصداقية.

- بعد إعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" رغبته في الانسحاب من خطة العمل الشامل المشتركة JCPOA أو ما يُعرف بالاتفاق النووي الإيراني الذي عُقد في 2015، أعلنت الصين رفضها لسياسة "فرض أقصى ضغط" على إيران، وأكدت أنه ينبغي مواصلة الالتزام بالاتفاق وتسوية الخلافات بين أطرافه عبر الحوار، لأن الاتفاق يساهم في الحفاظ على نظام عدم الانتشار، ويخدم مساعي السلام والاستقرار بالشرق الأوسط. وأبدت بكين استعدادها للتنسيق بين الأطراف.

- دعت بكين إلى الرفع التدريجي للعقوبات أحادية الجانب ومتعددة الأطراف المفروضة على إيران. إذ حصلت على استثناء من العقوبات الأمريكية على طهران لتحصل على النفط الإيراني حتى 3 مايو 2019، وساهم ذلك في تفادي تدهور الوضع الاقتصادي لنظام طهران الذي أدى للاحتجاجات التي انطلقت منذ نهاية 2017.

- مع ذلك، ساهمت الصين في إصدار عقوبات دولية على إيران، مثل حظر الأمم المتحدة تصدير معظم الأسلحة التقليدية الرئيسية إلى إيران في 2010. وفي عام 2015، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 2231، الذي أبقى على حظر الأسلحة المفروض على إيران لمدة خمس سنوات والعقوبات على برنامج الصواريخ الباليستية لمدة ثماني سنوات.

- أكدت الصين أن روابطها التجارية مع الصين مشروعة ومنفتحة ولا تنتهك قرارات مجلس الأمن، وأنها تُعارض العقوبات أحادية الجانب، وذلك ردًّا على التصريحات الأمريكية بأن الشركات التي ستتعامل مع إيران ستُمنع من التعامل مع الولايات المتحدة.

- في فبراير 2020، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ثلاث شركات صينية وفرد واحد بزعم مساعدتهم برنامجَ الصواريخ الإيراني. جاء ذلك على خلفية تعزيز العلاقات بين إيران وروسيا والصين، إذ أجرت البلدان الثلاثة مناورات بحرية في ديسمبر 2019 في بحر العرب والمحيط الهندي بالقرب من مضيق هرمز، تستهدف إثناء الولايات المتحدة عن مهاجمة إيران.

مستقبل العلاقات

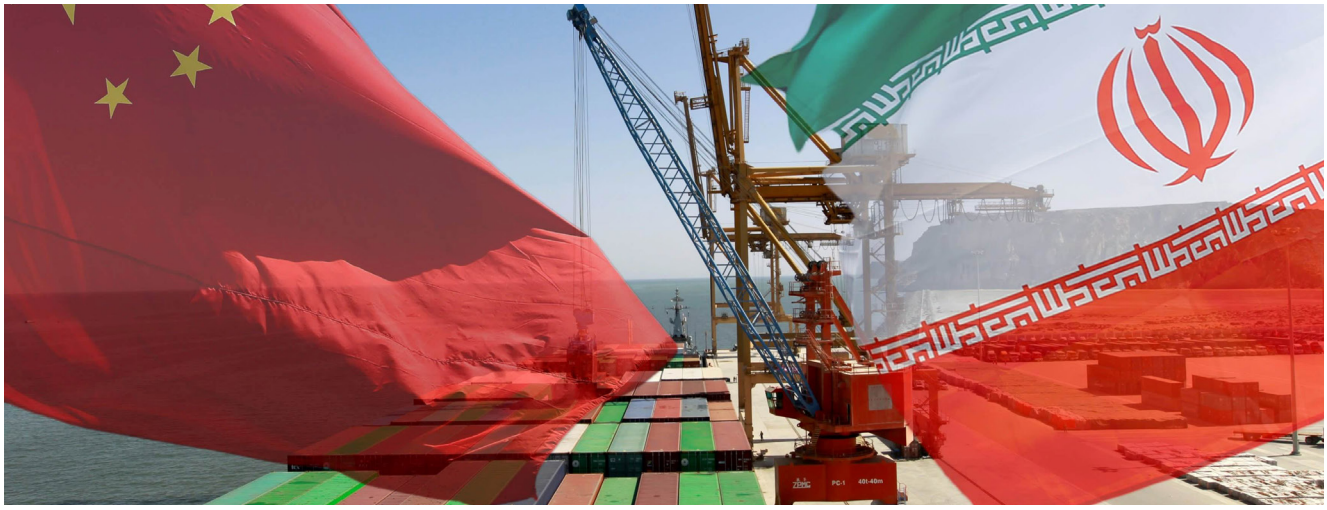

- تعتمد العلاقة الصينية-الإيرانية بين الجانبين على نهج براجماتي، فإذا أرادت الصين تحسين علاقتها بالغرب مستقبلًا، فإن علاقتها بإيران قد تتأثر سلبًا برغم وجود مصالح استراتيجية تربطهما، كما أن علاقات الصين مع دول مثل الهند وإسرائيل والسعودية تواجه حذرًا إيرانيًّا.

- بينما تنظر طهران لعلاقاتها مع الصين كجزء من شبكة علاقات متعددة الأطراف ممتدة مع قوى آسيوية مثل اليابان، كما تستخدمها لمواجهة العزلة الدولية وإنقاذ اقتصادها من عقوبات الولايات المتحدة؛ فإن الصين تبدو حذرة، إذ تشكل التجارة المشتركة مع إيران جزءًا صغيرًا، بالإضافة إلى إمكانية تعويض بكين نقص إمدادات النفط الإيراني عبر روسيا والسعودية.

- تبدو علاقة الصين التجارية مع دول الخليج أكثر جاذبية لها مقارنة بإيران، إذ إن السعودية تعد أكبر مورد نفطي للصين، كما التزمت الشركات الصينية باستثمارات وعقود بناء بقيمة 123 مليار دولار لدول الخليج منذ عام 2013.

- برغم أن الصين قد لا تمثل تهديدًا عسكريًّا لإيران، فإن الدعم الإيراني للإسلاميين في مقاطعة شينجيانج الصينية يشكل مصدر قلق للقيادات الصينية التي تعدهم مصدرًا للتهديدات الإرهابية، وتتخذ ذلك ذريعة لاتخاذ إجراءات قمعية في تلك المنطقة.

- يتعارض تطوير القدرات النووية الإيرانية مع الموقف الرسمي الصيني بشأن عدم الانتشار والمصالح المهيمنة في الاستقرار الإقليمي، إذ يبدو أن طموحات إيران الإقليمية أبعد من مجرد تعزيز التكامل على طريق الحرير، وقد لا تتوافق بالضرورة مع الأهداف الصينية على المدى الطويل.

قضايا الأمن والدفاع

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (9) - 1 سبتمبر 2020

www.ecsstudies.com

- الاحتمالات الثلاثة للتصعيد التركي-اليوناني
- تناقضات روسية-أوروبية في شرق المتوسط
- الإخوان وتركيا.. ملاذ مؤقت وأماكن بديلة

الاحتمالات الثلاثة للتصعيد التركي-اليوناني

شكّل إعلان البحرية التركية في الـ10 من أغسطس 2020 إرسال سفينة المسح الزلزلي التابعة لها "عروج ريس" إلى قبالة سواحل جزيرة "كاستيلوريزو" اليونانية مؤشرًا على ارتفاع حدة التصعيد بين البلدين في منطقة شرق المتوسط، خاصة في ظل سلسلة أخرى من الخلافات بينهما. فإلى أين تتجه احتمالات هذا التصعيد؟.

* محمود قاسم
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا خلافية

- يدخل التصعيد بين تركيا واليونان شرق المتوسط ضمن دائرة الصراعات التاريخية بينهما؛ إذ خاض الطرفان عددًا من الحروب، سواء من خلال المواجهات المباشرة أو عبر الدخول في تحالفات عسكرية، وقد ساهم غزو قبرص 1974 وانقسام الجزيرة إلى شطرين (قبرص التركية واليونانية) في زيادة حدة الخلاف بينهما.

- على الرغم من أن اتفاقية لوزان 1923 قد حددت عرض المياه الإقليمية بين تركيا واليونان بنحو 3 أميال، الأمر الذي يعني أن المياه الإقليمية لليونان ستُمثل نحو 46% من بحر إيجه، في حين تصل المياه الإقليمية التركية لنحو 7% على أن تصبح النسبة المتبقية مياهًا مفتوحة، إلا أن التوتر بين الطرفين قد تزايد بعدما انضمت اليونان لاتفاقية الأمم المتحدة للبحار 1982؛ التي رفضتها تركيا واعتبرتها في صالح اليونان لتوسيع حدودها البحرية إلى 12 ميلًا بحريًّا. أضف إلى ذلك، خلاف البلدين حول الجرف القاري، الذي يضع أغلب جزر بحر إيجه ضمن النفوذ اليوناني، بينما تدعي تركيا أن الجزر ليس لديها جرف قاري، ولذلك تجاهلت سيادة اليونان على هذه الجزر في اتفاق ترسيم الحدود بينها وبين حكومة الوفاق الليبي في نوفمبر الماضي.

- تتهم اليونان المروحيات والطائرات التركية بانتهاك مجالها الجوي فوق بحر إيجه بشكل مستمر، ففي 6 أغسطس 2020 -على سبيل المثال- أعلنت هيئة الأركان العامة للدفاع الوطني اليونانية أن الطائرات التركية دخلت المجال الجوي اليوناني حوالي 33 مرة خلال يوم. وتكمن طبيعة الخلاف في تحديد مدى المجال الجوي، إذ تطالب اليونان بمجال جوي يبلغ نحو 10 أميال، في حين لا تعترف تركيا بهذه المساحة.

- أدت اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط إلى زيادة الخلاف التركي اليوناني، الأمر الذي دفع اليونان للتهديد باستخدام الأداة العسكرية لردع تركيا ومنعها من الاستمرار في أعمال التنقيب غير المشروع، وقد نتج عن ذلك ارتفاع في درجة التصعيد في شرق المتوسط، خاصة بعد حادث التصادم بين سفينة حربية يونانية وأخرى تركية، الأسبوع الماضي، مما رفع مستوى التوتر، رغم إبداء اليونان عبر وزير الدفاع اليوناني "نيكوس باناغيوتوبولوس" استعداد بلاده للحوار مع تركيا بشأن الخلافات بين البلدين في منطقة شرق البحر المتوسط، لكن بشرط سحب الأخيرة سفنها الحربية وسفن التنقيب في منطقة الجرف القاري اليوناني.

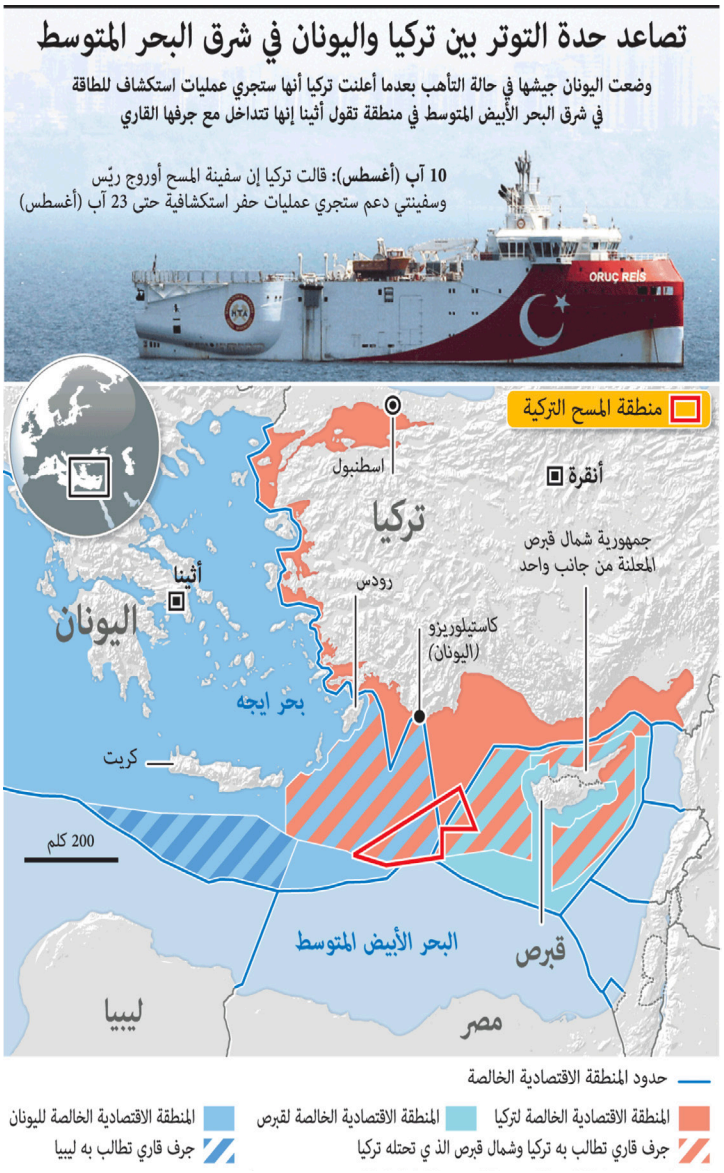

- دخلت قضية آيا صوفيا ضمن محاور الخلاف بين البلدين؛ إذ استنكرت اليونان تحويل "آيا صوفيا" –رمز إمبراطوريتها وتراثها- إلى مسجد، حيث سعى "أردوغان" لتوظيف هذا الحدث في إظهار مشروعه الإسلامي التوسعي بالمنطقة.

احتمالات الصدام

يبدو أن تركيا عازمة على استكمال تحركاتها شرق المتوسط في إطار ما وصفته باستراتيجية الوطن الأزرق، وذلك في محاولاتها لتأمين مصالحها التي تدعي أحقيتها فيها، وفي ظل الوضع الراهن يبدو أن حدود العلاقة بين البلدين شرق المتوسط محكومة بمجموعة من الاحتمالات و**ذلك كالتالي:**

- **الاحتمال الأول-** التصعيد العسكري المُقيد: ثمة مؤشرات أفرزتها التطورات مؤخرًا توحي بإمكانية التصعيد بين الجانبين من بينها: عودة تركيا للتنقيب من خلال إرسالها سفينة مسح زلزالي ترافقها سفن حربية للقيام بمهام الاستكشاف حتى 23 أغسطس 2020، الأمر الذي قوبل بإعلان الجيش اليوناني حالة التأهب القصوى. وقد جاء تصريح "أردوغان" بأن أية محاولات لعرقلة عمل السفن التركية سيستتبع "ثمنًا باهظا" ليشير إلى أن أنقرة على استعداد متزايد لاستخدام القوة العسكرية شرق المتوسط،

علاوة على نشر تركيا نحو 30 ألف جندي في قبرص الشمالية ومساعيها لتأسيس قاعدة جوية هناك، فضلًا عن سباق المناورات العسكرية واستعراض القوة المتزايد من كافة الأطراف وأصحاب المصالح.

ومع ذلك، فهناك عدد من القيود التي تَحُدّ من المواجهة المفتوحة بين الجانبين، من بينها: ارتفاع تكلفة المواجهة قد تجعلهما يعيدان النظر في هذه الخطوة، كما أن مصالح الدول الكبرى ممثلة في شركات التنقيب قد تقف عائقًا أمام التصعيد العسكري الشامل، بالإضافة إلى أن حلف الناتو قد لا يحبذ وصول عضوين في التحالف لهذا الحد من المواجهة، وقد يُمثّل إعادة الانتشار الفرنسي وتعزيز الوجود العسكري شرق المتوسط تحديًا كبيرًا أمام تركيا في حالة التفكير في التصعيد العسكري.

- **الاحتمال الثاني-** تحجيم التحركات التركية: يفترض هذا الاحتمال قيام اليونان بعدد من المسارات بهدف تضييق الخناق على تركيا، كتلك التي تمت من خلال توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إيطاليا (يونيو 2020) واتفاق مماثل مع مصر (أغسطس 2020)، حيث ساهمت هذه الاتفاقيات في قطع الطريق أمام تركيا وأهدافها شرق المتوسط، خاصة وأنها ترتكز على القانون الدولي بخلاف كافة التحركات التركية، ولا سيما تلك التي جاءت في اتفاقها مع "السراج" (نوفمبر 2019). يضاف إلى ذلك مساعي أثينا لتكوين موقف أوروبي جماعي عبر الاتحاد الأوروبي رافض لتحركات أنقرة، إذ تسعى دول الاتحاد لفرض عقوبات على تركيا حال مواصلة أعمالها العدائية في المنطقة، ناهيك عن التطويق عبر الشراكات الدولية في كافة المشاريع المرتبطة بشرق المتوسط، سواء من خلال عضوية اليونان في منتدى غاز شرق المتوسط، وكذا الضغط عبر مشروع "إيست ميد" الهادف لتصدير الغاز لأوروبا.

- **الاحتمال الثالث-** التهدئة وتسكين الصراع: يفترض هذا الاحتمال أن الأدوات الدبلوماسية والوساطات الدولية بإمكانها تهدئة الصراع وتسكين حدته بين الجانبين، ويدعم هذا التوجه نجاح مساعي ألمانيا (يوليو 2020) في منع حدوث اشتباك عسكري كان على وشك الحدوث بين الطرفين. كما يُعرج هذا الاحتمال على التصريحات التي يطلقها الطرفان حول إمكانية الحوار. ومع ذلك هناك قيود قد تحول دون نجاح تلك المحاولات، من بينها عدم امتثال تركيا للتهدئة، إذ واصلت أعمالها العدائية في المنطقة رغم قبولها في وقت لاحق للمساعي الألمانية في هذا الصدد، كما أن شروط الحوار قد لا تتناسب مع الطرفين، حيث تعمل أنقرة على إعادة النظر في اتفاقية "لوزان" كشرط للتفاوض، الأمر الذي ترفضه أثينا بشكل قاطع. من ناحية أخرى، تظل القضايا الخلافية بين الجانبين وصعوبة الاتفاق حولها مهددًا لكافة التحركات الرامية للتهدئة الدبلوماسية.

في الأخير، من المرجّح أن تستمر حالة الاضطراب في منطقة شرق المتوسط، خاصة بين تركيا واليونان، وتظل كافة الاحتمالات واردة رغم محدودية المواجهة العسكرية المفتوحة بين الجانبين، كما تظل فرص التهدئة وتسكين الصراع مرهونة بمدى مرونة وتفهم كل طرف لحاجة الطرف الآخر.

تناقضات روسية-أوروبية في شرق المتوسط

يشكل ملف الطاقة أحد مجالات الصراع الأوروبي-الروسي، لا سيما بعد العقوبات الغربية المفروضة على روسيا منذ عام 2014. فبرغم أن اكتشافات الغاز في شرقي المتوسط لن تكون بديلًا كاملًا لأوروبا عن الغاز الروسي، فإن موسكو تسعى للتواجد في شرق المتوسط، ومراقبة التوترات المتصاعدة في المنطقة بين تركيا، وكل من قبرص واليونان وفرنسا. فما هي حسابات روسيا وأوروبا تجاه شرق المتوسط؟.

* شيماء عرفات
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

موقف أوروبي غير موحد

- لا يوجد موقف أوروبي موحد تجاه قضية اكتشافات الطاقة في شرق المتوسط، إذ يظهر تقارب يوناني فرنسي قبرصي في مواجهة تركيا. وبينما تتأهب اليونان عسكريًّا وتعزز فرنسا تواجدها العسكري بالمنطقة، تسعى ألمانيا إلى التهدئة ودفع جهود الحوار والتفاوض لحل الخلافات، إذ توسطت منذ يوليو الماضي لإيقاف تركيا أعمال التنقيب في الجرف القاري لكل من قبرص واليونان.

- يرتبط الرفض الفرنسي لسياسة تركيا في شرق المتوسط، بمواجهة دور أنقرة المتغلغل في غربي ليبيا، وسعيه لابتزاز أوروبا. لذلك، تسعى فرنسا لتشكيل موقف أوروبي قوي تجاه تركيا، لكن ذلك لا يزال غير مؤثر. في المقابل، تدرك تركيا الموقف الفرنسي من سياساتها، وتسعى للضغط عليها في منطقة الساحل الإفريقي، سواء في النيجر أو مالي أو تشاد.

- رغم أن الاجتماع الأوروبي الاستثنائي، في 14 أغسطس 2020، لم يفلح في الوصول إلى اتفاق بشأن فرض عقوبات تجارية واقتصادية على تركيا رغم الإلحاح اليوناني والقبرصي الفرنسي، فلا يعني نهاية الأمر، فالممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد يفترض أن لديه مهمة للنظر في مختلف العقوبات الممكن تنفيذها على تركيا ما لم تتوقف عن تهديداتها حتى الاجتماع القادم.

محركات جيوسياسية روسية

- تمزج الرؤية الروسية لشرق المتوسط بين المصالح السياسية والجيوسياسية والطاقوية، فهدف تواجد روسيا بالمنطقة هو منع توسع الناتو والولايات المتحدة، والحفاظ على استراتيجية "القوة العظمى". لذا، فإن موسكو تتطلع إلى تعزيز تواجدها الجيوسياسي بالمنطقة، خاصة وأنها أنشأت قاعدتين في طرطوس واللاذقية في غرب سوريا. لكن ثمة عوامل إضافية تحكم أيضًا الموقف الروسي من شرق المتوسط.

- حاولت موسكو تاريخيًّا الوصول للبحر المتوسط منذ عهد "كاترين الثانية" منذ نهاية القرن الثامن عشر، فذلك الأمر يحوّل روسيا إلى جهة فاعلة أساسية في منطقة النفوذ الأوروبي.

- يعد ملف الطاقة بالنسبة لروسيا ليس فقط أداة للضغط الاقتصادي على أوروبا، بل له قيمة استراتيجية؛ فروسيا قد لا ترغب في تنوع واردات أوروبا من الطاقة من الشرق الأوسط وشرق المتوسط، لأنه سيحد من الضغوطات على السياسة الأوروبية التي تسعى باستمرار لاحتواء موسكو. لذا، فمثلما تحاول روسيا امتلاك ورقة ضاغطة في مسألة تصدير الطاقة من ليبيا -باعتبارها أقرب منطقة في البحر الأبيض المتوسط- إلى أوروبا؛ فإنها تتبع استراتيجية مشابهة مع نهج أكثر تعقيدًا في شرق المتوسط.

- ثمة علاقات وطيدة بين روسيا وقبرص أسفرت عن توقيع اتفاقية عام 2013، بما جعل لموسكو وضعًا جيوسياسيًّا خاصًّا في قبرص، فقد وقعت موسكو اتفاقيات بالفعل تعطيها الحق في قاعدة أندرياس بابادوبلوس الجوية، وهي القطاع العسكري في مطار بافوس الدولي، إضافة لقاعدة إيفانجيلوس فلوراكيس البحرية قرب ساحل الجزيرة الجنوبي في ليماسول، بهدف إجلاء المواطنين الروس حال اندلاع أزمة في الشرق الأوسط.

- تبعد قبرص جغرافيًّا عن سوريا قرابة 326 كلم والتي باتت مجالًا للنفوذ الروسي، لا سيما بعدما حصلت على قاعدة جوية في مطار حميميم في اللاذقية، بالإضافة إلى قاعدتها البحرية في طرطوس. وهذه العلاقات الوطيدة بين روسيا وقبرص تفسر مناشدة قبرص لروسيا بنهاية شهر يوليو الماضي، للمساعدة في نزع فتيل التوتر مع تركيا بشأن التنقيب عن الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط.

- تكثف روسيا استخدام الفضاء السيبراني في شرق البحر الأبيض المتوسط، بما جعل الجيش الأمريكي يحذر من التشويش الروسي على اتصالات الطائرات الأمريكية EC-130. كما تستطيع الغواصات الروسية في البحر المتوسط إطلاق صواريخ كروز نحو أهداف أرضية، ويمكنها أيضًا تهديد البنية التحتية تحت الأرض. حيث نشرت روسيا سفينة "يانتار" لدراسة المحيطات في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي تم تجهيزها لمراقبة أعماق البحار والاتصال بكابلات الاتصالات السرية، وفقًا لبيان صادر عن البرلمان الروسي.

- أعربت وزارة الدفاع البريطانية، التي لديها قاعدتان في قبرص، عن قلقها مؤخرًا بشأن قدرة روسيا على تدمير أو قطع الكابلات البحرية في شرق المتوسط؛ إذ تحاول روسيا الاستفادة إلى أقصى حد من قدرتها على المناورة في شرق المتوسط، خاصة بعد أن أرسلت السفينة "مارشال أوستينوف" الحربية إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط في أوائل عام 2020.

مصالح متضاربة

يحكم تحرك الجانبين الأوروبي والروسي في شرق المتوسط مصالح متضاربة، تجعل تحركاتهما محكومة بميزان تلك المصالح وأوزان الفواعل المنخرطة لحد كبير.

- **الجانب الأوروبي:** إذ يقع في معضلة تقلص تدخله بقوة في شرق المتوسط مدفوعًا بعدة عوامل، منها: ملف اللاجئين السوريين الموجودين بتركيا، وكذلك ملف الدواعش الأوروبيين والتخوف من مساهمة تركيا في نقلهم لأوروبا، بالإضافة لتمدد الجاليات التركية في أوروبا، التي يملك "أردوغان" سيطرة كبيرة عليهم. وعلى الجانب الاقتصادي، فإن فرض أي عقوبات اقتصادية ضد أنقرة سيمثل خسارة مشتركة، كون الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لتركيا، بينما تعد تركيا الشريك التجاري الخامس للاتحاد الأوروبي. بالإضافة أن مئات المليارات من الديون المستحقة على القطاع الخاص التركي، تعود للبنوك الأوروبية. وأخيرًا، فإن منظومة الدفاع الأوروبية متراجعة بشكل كبير؛ نظرًا لاعتماد أوروبا لوقت طويل على الحماية الأمريكية من خلال الناتو.

- **الجانب الروسي:** رغم أن تدخله لتطويق النفوذ التركي يعد مهمًّا له، لضمان استمرارية اعتماد أنقرة عليه كناقل ومستهلك للطاقة. وكذلك فإن تمدد نفوذ تركيا يمكن أن يهدد النفوذ الروسي ومكاسبه بمنطقة البحر المتوسط. إلا أن السعي التركي لإضعاف الاتحاد الأوروبي لتحقيق المزيد من المكاسب يجمع كلا الطرفين. وكذلك فإن تدخل روسيا بشكل مباشر سيدفع الجانب الأمريكي للتدخل، كما حدث في سوريا وليبيا، لوقف النفوذ الروسي.

يظل في الأخير أن أي تصعيد في منطقة شرق المتوسط، مع انخراط الطرفين الروسي والأوروبي به، سيظل مرهونًا بإيجاد التحرك الأنسب لتحقيق التوازن بين تلك المصالح المتضاربة.

الإخوان وتركيا.. ملاذ مؤقت وأماكن بديلة

أصبحت العلاقة الارتباطية بين المشروع التوسعي لتركيا في المنطقة العربية وجماعة الإخوان جلية، إذ توافرت في تركيا العوامل لتكون الملاذ الأكثر أمنًا لعناصر الإخوان الهاربين من مصر بعد ثورة 30 يونيو 2013. لكن مع ذلك يصعب أن تكون تركيا مقرًّا دائمًا لتلك العناصر، سواء لأسباب داخلية أو بحكم العلاقة النفعية المؤقتة بين الطرفين، وهو ما دفع الإخوان إما للبحث عن أماكن بديلة أو الاندماج الكامل في المجتمع التركي.

*** ماهر فرغلي**
باحث متخصص في شئون
الجماعات المسلحة وقضايا الارهاب

نفعية متبادلة

- واجهت جماعة الإخوان أزمة كبيرة في إدارة ملف عناصرها الهاربين من مصر، بفعل زيادة عددهم، فضلًا عن اتجاه جناح "الحرس القطبي" للعنف الممنهج، بما ضاعف الأعداد والأزمات المتلاحقة للجماعة في الدول التي يتواجدون فيها، واتجاه بعضها لتسليم بعض الشباب إلى مصر لتورطهم في العنف، إلا أن تركيا مثّلت مركزًا كبيرًا للإيواء، لا سيما منذ تصاعد الضغوط العربية لمقاطعة قطر منذ يونيو 2017، حيث أصبحت أنقرة الملاذ الأول لهم.

- إن هدف الإخوان الآن في تركيا -حتى لا يبدو مصيرهم مرتبطًا بمصير "أردوغان"- هو تحويل عملية الأسلمة التي ينتهجها نظامه إلى عمل لا يمكن النكوص عنه، وتدعيم التحول لسلطنة إسلامية دائمة قابلة لتكون محضنًا لهم يقيهم غوائل ما يتعرضون له من نكبات، فالوضع الذي تشكل أخيرًا في تركيا يتوافق مع رغبات الإسلام السياسي، كتيار يوظف الازدواجية في علاقة الدولة بالإسلام محققًا أرباحًا ليست بالقليلة.

- ترى القيادة التركية أن تنظيم الإخوان من أدوات السعي للهيمنة على الدول العربية، وهو ما لا تخفيه أنقرة، فمستشار أردوغان، ياسين أقطاي، قال علنًا: "إن إسقاط الخلافة تسبب في فراغ سياسي في المنطقة، وقد سعى تنظيم الإخوان لأن يكون ممثلًا سياسيًّا في العالم نيابة عن الأمة، وهي تمثل اليوم ذراعًا للقوة الناعمة لتركيا في العالم العربي، فهذه الجماعة ترحب بالدور التركي في المنطقة، وهم بالتالي ينظرون إلى دورنا على أنه النائب للخلافة الإسلامية التي تم إسقاطها سابقًا".

- رأى الإخوان تركيا ملاذًا آمنًا وداعمًا ماليًّا وسياسيًّا قويًّا لهم في الشرق الأوسط والعالم، فكلاهما يستفيد من الآخر، فأردوغان يستخدمهم كقوة ناعمة، وهم يحظون بالإقامة والحماية. وحين ظهرت الانشقاقات والأجنحة الإخوانية بتركيا، حاول التنظيم إبراز نفسه في صورة الجماعة المتماسكة في ظل الضغوطات والأزمات المتواصلة، وكانت المؤتمرات هي الوسيلة المفضلة له لتسويق ذلك، وعلى الجانب الآخر كان "أردوغان" يرى في مثل هذه المؤتمرات التي كان يحضرها مستشاره تسويقًا لنفسه على أنه المدير والمحرك لكل الجماعة لكي يناور بها الغرب والشرق معًا.

- إن اتخاذ تركيا كملاذٍ لم يتعد كونه مؤقتًا رغم ضخامة الدعم والإيواء، وذلك نظرًا لعوامل أهمها: حالة الرفض من بعض الفئات والأحزاب السياسية والشعبية للتواجد الإخواني. ولهذا برزت تركيا كواجهة إعلامية للجماعة أكبر من كونها مكانًا يمكن للقيادات التحرك من خلاله على عدة مستويات إقليمية ودولية من أجل إعادة الجماعة للمشهد مرة أخرى.

- لم تكن جماعة الإخوان من البداية تخطط لخروج هذا العدد الكبير من عناصرها، والذي سبب لها أزمة كبيرة، مما جعلها فيما بعد تتحمل أعباء توزيعهم على بعض الدول، مثل ماليزيا أو جنوب إفريقيا. لهذا، وجدت الجماعة نفسها أمام أزمة تمويل كبيرة في تحمل تكلفة إقامة وتنقلات وتهريب عناصرها من داخل مصر، لذلك تخلت عن دعم الجماعات الأخرى الهاربة، ولجأت إلى محاولات فتح مشروعات وتأسيس شركات في الدول التي يتواجد فيها أتباعها، كما يظهر في الحالة التركية.

- تم توجيه أغلب التمويل الذي تتلقاه جماعة الإخوان من حلفائها وتحديدًا قطر، إلى معيشة قيادات الجماعة، مما أدى لمشكلات حول تقسيم الأموال وأوضاع الهاربين، خاصة أنه لوحظ أن الجماعة تشرذمت إلى فئات داخل تركيا، أهمها فئة القيادات وأبنائهم الذين يتقاضون أجورًا كبيرة.

أماكن بديلة

- هناك صعوبة في الأوضاع التركية، بعدما أصبحت مركزًا لقيادة الإخوان خارج مصر، حيث لم تعد جاذبة لعناصر الإخوان بفعل تردي الأوضاع المعيشية للشباب هناك، وعدم توفير فرص عمل لهم. كما توجد صعوبة ليسافروا إلى أوروبا، لأن القيادات مرصودة وفقًا لنشرات الإنتربول، خاصة وأن أوروبا بدأت في مراجعة أنشطة جماعة الإخوان، فضلًا عن زيادة تكلفة الإقامة والمعيشة في الدول الأوروبية التي لا يقدر عليها إلا القيادات الكبيرة في التنظيم.

- أدرك الإخوان أن البقاء في تركيا ليس بديلًا مأمونًا استمراره، لذلك يتّبعون أسلوبين؛ الأول: البحث

عن أماكن بديلة يوجد للجماعة بها بعض النفوذ أو الأصدقاء مثل كوريا الجنوبية، حيث انتقل إليها بعض شباب الجماعة، لوجود بعض الاستثمارات للجماعة بها تمنحهم حرية حركة نسبية، فخلال الفترة من يناير إلى مايو 2018 قدّم 276 شخصًا طلبات لجوء إلى كوريا الجنوبية، من بينهم 112 مصريًّا، وفقًا لوزارة العدل الكورية. كما توجه الإخوان إلى جنوب إفريقيا، التي توجد لهم بها استثمارات فيها أيضًا عبر ما يُسمى شركات الأوف شور، وهو تواجد كبير لجناح الجماعة من الحرس الجديد.

- أما الأسلوب الثاني للإخوان، فهو العمل على الاندماج في المجتمع التركي، والتسابق للحصول على الجنسية التركية، خوفًا من الترحيل مستقبلًا، أو خوفًا من حدوث تقارب مع النظام المصري يتم بموجبه تسليمهم. وهنا يلاحظ أن بعضهم بدأ في التأقلم على الوضع هناك، من حيث ترتيب المسكن الذي تتواجد فيه أعداد كبيرة، لتوفير النفقات، فضلًا عن العمل في بعض المحلات التجارية، إذ إن المبالغ المالية التي يحصلون عليها من الجماعة قليلة، بحسب شهادة بعضهم، على مواقع التواصل الاجتماعي. واللافت هو الاتهامات المتبادَلة بينهم حول أموال التنظيم.

- إن ملاذ الإخوان المؤقت في تركيا سيستمر لفترة ليست بالقصيرة، لأنه من غير المرجح أن يتخلّى "أردوغان" عن دعمه لجماعة الإخوان، التي رهنها بالكامل للمصالح التركية، عبر تعويض إحباطات أعضاء الجماعة إثر هزائمها ونكساتها المحلية بربطهم بحلم الخلافة، ومن خدمة مشاريع محلية إلى مشروعه الخاص، وكان هذا واضحًا في خطابه أثناء الاحتفال بمرور 90 عامًا على نشأة التنظيم، حيث سعى لإقناع الشعب التركي بقبولها بالداخل تحت القيادة التركية، باعتبارها قيادة استثنائية ستقود المسلمين في نهاية المطاف، وليست مجرد قيادة تدفع أعضاء الجماعة للقيام بأعمال إرهابية من أجل استعادة سلطة محلية، بحسب زعمه.

- يظل في الأخير أن العلاقة الأردوغانية-الإخوانية ليست علاقة سياسية فقط، لكنها أكبر من ذلك بكثير، إنها علاقة أيديولوجية في المقام الأول تستند على أبعاد فكرية وتنظيرية تتبعها استراتيجيات وعمل، وهذا هو الملاذ والمصير.

قضايا السياسات العامة

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (9) - 1 سبتمبر 2020

www.ecsstudies.com

- أبعاد السياسة الحكومية لمنع مخالفات البناء
- دور مجلس الشيوخ في تطوير الحياة السياسية

أبعاد السياسة الحكومية لمنع مخالفات البناء

تشهد مؤسسات الدولة المصرية في الآونة الأخيرة نشاطًا ملحوظًا لمواجهة مخالفات البناء العشوائي والمخالف التي أدت إلى وصول الكتلة العمرانية غير المخططة أو العشوائية إلى 40% من جملة العمران المصري. وبرغم أهمية التشريعات والقرارات الأخيرة التي حدّت تلك المخالفات، فإن ثمة متطلبات لتفعيلها أكثر عبر سياسة توعية أكبر للمواطنين والتواصل مع المطورين العقاريين.

* مصطفى عبد الله
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حجم المخالفات

- منذ عام 2011، شهدت مصر فوضى في مجال التشييد والبناء، إذ سجلت التقارير الرسمية أكثر من 1.23 مليون مخالفة إنشائية ما بين عامي 2011 و2018، وتعلقت غالبية المخالفات (63%) بتشييد مبان جديدة دون ترخيص، بُغية استثمارها في صورة وحدات سكنية أو تجارية، بينما بلغ 37% فقط من تلك المخالفات بتعلية الأدوار في المباني القائمة، أو تغيير استخداماتها دون موافقة الجهات المختصة أو إجراء تعديلات معمارية وهندسية عليها.

- تشير بعض التقديرات إلى أن عدد المباني المشيدة ما بين 2011 و2018، بدون علم وموافقة السلطات الرسمية، قد تجاوز 3 ملايين مبنى في كافة أنحاء البلاد، وقد ساهمت غالبية تلك المباني في تبوير وإهدار 81,000 ألف فدان من الرقعة الزراعية.

عدد مخالفات البناء المسجلة بين العامين 2011 - 2018 العدد بالالف مخالفة

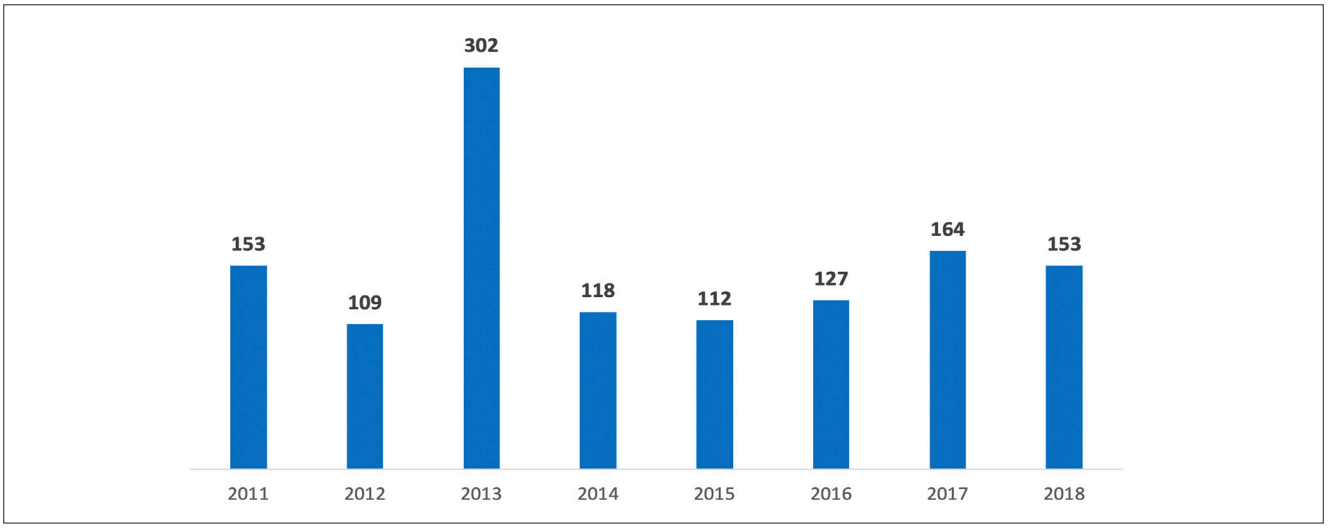

تشريعات المواجهة

- سعت الدولة إلى مواجهة مخالفات البناء عبر إصدار تشريعات تقنين أوضاع ما تم بناؤه سلفًا من عقارات، حفاظًا على ثروات المواطنين العقارية من خطر الإزالة والهدم، كما قررت إيقاف عمليات التشييد والبناء داخل محافظات القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية، وأيضًا داخل عواصم المحافظات والمدن الكبرى الواقعة بها، حتى يتسنّى للجهات الرسمية التأكد من مطابقة المشروعات الإنشائية الجديدة لخطط التطوير العمراني وللاشتراطات القانونية المطلوبة.

- بدأت الدولة مجهوداتها في مجابهة البناء العشوائي، عندما أصدرت القانون رقم 17 لسنة 2019 بشأن التصالح على بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها، حيث أعطى هذا القانون الفرصة لكافة ملاك وسكان العقارات المخالفة لكي يتصالحوا مع الدولة على ما شيدوه أو اشتروه من تلك العقارات، وذلك في مقابل إسقاط المخالفات وقرارات الإزالة والقضايا المثارة ضدهم في هذا الشأن.

- صدر في 31 مارس و23 أبريل 2020 قراران آخران لتعديل بعض أحكام هذا القانون وذلك للتيسير على المواطنين، لكن القانون امتنع بشكل كامل عن التصالح في عدد محدد من مخالفات البناء، وهي المباني التي تفتقد للسلامة الإنشائية، أو التي تعدت على خطوط التنظيم المعتمدة، أو تلك التي جاوزت ارتفاعاتها الحدود المقررة في قانون 119 لسنة 2008، وقيود الارتفاع المقررة من سلطة الطيران المدني ومتطلبات شئون الدفاع عن الدولة.

- شمل أيضًا الامتناع عن التصالح المخالفات التي تمّت في المباني ذات الطابع المعماري المتميز أو التي تم تشييدها على الأراضي المملوكة للدولة ما لم يقم صاحب البناء بتقنين أوضاعه من قبل، أو على أراضٍ خاضعة لقوانين حماية الآثار وحماية نهر النيل أو تم تغيير استخدامات المباني، بعد صدور المخططات التفصيلية المعتمدة لها من قبل الجهة المسئولة، أو المباني التي شُيِّدت خارج الأحوزة العمرانية بعد تاريخ 22/7/2017.

- حفز هذا القانون بعضًا من المواطنين على تقديم طلبات التصالح، حيث تلقت الجهات المسئولة في الفترة ما بين منتصف أبريل حتى منتصف أغسطس 2020 أكثر من 688,000 طلب، لكن مجموع تلك الطلبات المقدمة حتى الآن لا يمثل سوى 19% من جملة الطلبات المتوقع تقديمها، مما أثار توقعات باحتمالية مدّ فترة تلقي طلبات التصالح حتى مارس 2021, وذلك بعد أن كان مقررًا الانتهاء من تلقّيها في 30 سبتمبر المقبل.

قرار وقف البناء

- في 24 مايو 2020، أصدر وزير التنمية المحلية قرارًا كلف فيه المحافظين بوقف إصدار كافة أنواع تراخيص البناء، ولقد شمل ذلك القرار محافظات إقليم القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية، فيما اقتصر على المدن الكبرى فقط في 23 محافظة أخرى على مستوى الجمهورية، إلى جانب ذلك نصّ قرار وزير التنمية المحلية على تجميد استكمال كافة أعمال البناء الجاري تنفيذها على الأرض لحين التأكد من اتّباع مالكيها للاشتراطات البنائية القانونية، ومن المنتظر أن يستمر العمل بهذا القرار لمدة 6 أشهر من تاريخ إصداره، ليتم خلال تلك الفترة مراجعة كل ما سبق وأصدرته الجهات المحلية من تصاريح بناء وتعديل للمباني والمنشآت.

- تجدر الإشارة إلى أن قرار وقف البناء قد جاء بعد توجيه مباشر للحكومة من القيادة السياسية، حيث أبدت تلك الأخيرة اعتراضها على طريقة تعامل الأجهزة التنفيذية مع مرتكبي مخالفات

البناء، ولقد تحققت أولى ثمار هذا القرار عندما تمكّنت الأجهزة المختصة من إزالة أكثر من 20,000 مخالفة بناء لتنقذ بذلك 207,847 فدانًا زراعيًّا من التبوير، كما أفضت تلك المجهودات إلى تحويل 10,000 مخالف إلى النيابة العسكرية.

متطلبات الفعالية

- أصدرت الحكومة القانون 17 لسنة 2019 وأتبعته بعددٍ من القرارات الأخرى، وذلك لضبط عشوائية البناء في كل أنحاء البلاد، لكنّ آثار مجهودات الحكومة لا تزال محدودة، ويُعزَى ذلك إلى ضعف التغطية الإعلامية التي توضح للمواطنين طبيعة القانون وفوائده المنتظرة عليهم، ومجمل خطط وسياسات الحكومة لتطوير العمران المصري، بخلاف إدراك العواقب القانونية التي سوف تطالهم في حال العزوف المتعمد عن الالتزام بالقانون.

- من المفضّل أن تزيد الحكومة الحملات الإعلامية لتوعية المواطنين، خاصة وأن فترة التقديم الأولى للتصالح على مخالفات البناء ستنتهي نهاية سبتمبر المقبل، ولن يكون أمام المواطنين من أصحاب المباني المخالفة والمقدر عددهم حتى الآن بثلاثة ملايين مواطن سوى 6 أشهر فقط لتقديم الطلبات وانتظار لجان الفحص.

- ثمّة أهمية لتطوير الحكومة لجهات التواصل مع المواطنين الذين لديهم الكثير من التساؤلات بشأن انطباق أحكام القانون على ممتلكاتهم العقارية، حيث تسببت الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة المحلية في فترات سابقة، كفرض غرامات ومخالفات على العقارات المخالفة، في خلق انطباع لدى المواطنين بأنهم معفيون من أحكام القانون الجديد.

- قد تحتاج الحكومة إلى تحقيق تواصل فعال وحقيقي مع مطوري القطاع العقاري، وذلك لإيضاح مستقبل القطاع بعد انقضاء مهلة تقديم طلبات التصالح على مخالفات البناء، وقرب انقضاء المدة التي أقرها وزير التنمية المحلية لإيقاف تصاريح البناء في عدد من المحافظات والمدن، وهو ما من شأنه تهدئة حالة الارتباك التي عصفت بالقطاع مؤخرًا، كما من شأنه إبطاء وتيرة استنزاف الموارد التي يتكبّدها المطورون العقاريون، والمواطنون المتعاقدون على الوحدات السكنية والتجارية التي تعطل تشييدها بسبب التطورات الأخيرة.

دور مجلس الشيوخ في تطوير الحياة السياسية

جاء إعلان نتائج انتخابات مجلس الشيوخ في الـ19 من أغسطس 2020، لتضيف خطوة جديدة في مسار الاستقرار السياسي في مصر في مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو 2013. فمع بدء عمل المجلس المتوقع خلال شهر أكتوبر المقبل، فإن ذلك يطرح سؤالًا حول الدور المتوقّع له في الحياة السياسية المصرية في الفترة القادمة.

*** محمود ابراهيم**
باحث متخصص في شئون الاحزابوالسياسات العامة

مهمّة تأسيسية

- برغم أنّ مجلس الشيوخ هو عودة لمجلس الشورى، الذي كان قد تم إلغاؤه في 2014؛ فإن هناك تطلّعات لأن يكون بداية لمرحلة جديدة في الحياة الحزبية المصرية، التي عانت أزمات عدم استقرار على مدار الـ20 عامًا المنقضية. فهناك روح جديدة تدب في الحياة السياسية المصرية تعتمد على الاستقرار السياسي منذ ثورة 30 يونيو 2013، والذي يحتاج إلى مزيد من التعزيز عبر مسارين متوقعين، أحدهما تأسيسي والآخر سياسي، لا سيما في ظل التحديات الداخلية والخارجية للدولة المصرية.

- يُسهم المسار التأسيسي المتوقّع لمجلس الشيوخ في إرساء قواعد برلمانية جديدة تؤدي إلى تعزيز ثقة المواطن في العملية السياسية، **عبر ما يلي:**

  - من أولى المهام المتوقعة للمجلس الجديد صياغة لائحة داخلية لتنظيم العمل داخله، ويمكن لهذه اللائحة أن تتضمن صلاحيات تتيح التوسع في الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر وفيسبوك وموقع إلكتروني يتضمن أحدث الملخصات والمناقشات والتقارير. مع أهمية تدريب العاملين في المجلس على تلك التكنولوجيا الحديثة.

- يمكن للائحة الداخلية أن تنصّ على نشر التقارير على الموقع الإلكتروني لمجلس الشيوخ، وهو ما يحدث على مواقع البرلمانات المختلفة في العالم، مع التحفظ على الأمور التي تمس الأمن القومي، وأن تشمل حرية تدفق المعلومات التواجد الفعال على وسائل التواصل الاجتماعي.

- إن تعزيز تواجد مجلس الشيوخ على شبكات المعلومات يُعزز التواصل بين المواطن ومؤسسات الدولة، ليتماشى مع الاتجاه الذي اختطته مؤسسة رئاسة الجمهورية، التي تملك صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي، كما أنشأت مؤخرًا موقعًا إلكترونيًّا. في الوقت نفسه يتواجد المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية على كل المنصات، ما يعزز الثقة في المؤسسة.

- أهمية اعتماد مجلس الشيوخ على التصويت الإلكتروني، حيث يتم تصنيف محاضر الاجتماعات في المجلس بتصنيفات بحثية مختلفة، تشمل المواضيع والأعضاء وسجلهم التصويتي ومحاضر الجلسات، بحيث يتمكن كل مواطن، وكذلك الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، من متابعة أداء المجلس والأعضاء، وإيجاد معيار موضوعي لتقييم النواب، سواء من المعيّنين أو المنتخبين، وهو ما يعزز الثقة في النظام والعملية السياسية، ويعطي للناخب معيارًا موضوعيًّا، يستطيع من خلاله تقييم النواب الذين انتخبهم، بعيدًا عن معيار الخدمات الشخصية المباشرة أو المال السياسي.

- من المتصوّر أن يكون الأمين العام لمجلس الشيوخ من الشباب الذين تتوفر فيهم صفات الإلمام بالتكنولوجيا واستخدامها في السياسة، وفي التواصل الاجتماعي والاتصال السياسي، وهو ما سيسهل عملية تدفق المعلومات، سواء بين الأعضاء في داخل المجلس واللجان المختلفة والسلطة التنفيذية.

مهمة سياسية

- بعد انتهاء مجلس الشيوخ من مهمته التأسيسية، فإنه سيتفرغ لمهامه المنصوص عليها في الدستور والقانون. وفي هذا السياق، فإن التجربة الانتخابية أظهرت ضعف الأحزاب على مستوى الحشد السياسي، وهو ما يمكن رصده في تواضع نسبة المشاركة، أو على مستوى أعداد الكوادر الحزبية.

- يمكن لمجلس الشيوخ الإسهام في حل مشكلة الكوادر الحزبية من خلال تعيين مساعدين برلمانيين اثنين أو ثلاثة لكل حزب من الأحزاب الممثلة في مجلس الشيوخ، على أن تشترط لائحة المجلس ألا يكونوا من أقارب

أي من أعضاء البرلمان بغرفتيه، حتى يتم إبعاد شبهة المجاملة، وهو شرط متبع في كل مجالس العالم النيابية تقريبًا. وتتركّز مهمة هؤلاء المساعدين في مساعدة ممثلي الحزب في صياغة مواقفهم في المجلس، كما يمكنهم أن يكونوا حلقة وصل تنقل النقاشات الدائرة في المجلس إلى كوادر وأعضاء الحزب الآخرين، بما يسهم في بناء حياة حزبية مبنية على معرفة وخبرة.

- نصّت المادة السابعة من قانون مجلس الشيوخ رقم (141) لسنة 2020 على التالي: "يختص مجلس الشيوخ بدراسة واقتراح ما يراه كفيلًا بتوسيع دعائم الديمقراطية، ودعم السلام الاجتماعي، والمقومات الأساسية للمجتمع، وقيمه العليا، والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديمقراطي وتوسيع مجالاته". وبرغم عدم اهتمام الأحزاب خلال حملاتهم الانتخابية بهذه المادة، فإنها تفتح الباب نحو استثمار الاستقرار السياسي القائم، وهو ما يحتاج إلى مناقشات مستفيضة عن كافة القوانين السياسية مثل قانون الأحزاب السياسية رقم (40) لسنة 1977، الذي لم تحدث فيه تغييرات جوهرية منذ ذلك الحين، كما يجب مناقشة تشريع ينظم المال السياسي وعملية الإنفاق الانتخابي.

- بات واضحًا أن الأحزاب في مصر تحتاج إلى إعادة تعريف الوظيفة الحزبية والاطلاع على تجارب الأحزاب في العالم والأفكار الجديدة في التنظيمات الحزبية، فلم تعد للأحزاب الوظيفة ذاتها التي كانت لها منذ 20 عامًا قبل زمن الإنترنت والتواصل الاجتماعي، حيث تغيرت الوظيفة الاتصالية للأحزاب. لكن هذا التغير لم يتواكب مع التفكير داخل الأحزاب المصرية، فأغلب الأحزاب ما زالت هياكلها التنظيمية تُستنسخ من ميراث قديم، يتوسع في مناصب انتهى دورها الاتصالي لأسباب كثيرة. وليس معنى هذا أن يتم الاستغناء عن ذلك الكادر، ولكن أن يُعاد تأهيله لوظيفته الجديدة التي يجب أن يُعاد تعريفها.

- تبين الممارسة الحالية لأغلب الأحزاب المصرية أنها ما تزال بعيدة عن استخدام التكنولوجيا، ويقتصر أغلبها على إدارة صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي، لنقل أخبار الأنشطة، دون أي معلومات عن برنامج الحزب أو أي معلومات أخرى مفيدة للمواطن، كما أن أغلب الأحزاب لا تملك أي لوائح منضبطة أو منشورة، وهو ما يحتاج إلى نوع من الالتزام الأدبي بأن تكون هذه من الوثائق المنشورة، فضلًا عن الالتزام بها.

- فيما يخص الأحزاب الكبيرة من حيث عدد العضوية والتنافس، فإن اختيار المرشحين في الانتخابات اعتمادًا على قيادة الحزب فقط ودون أي مشاركة من قواعدها سيؤدي إلى عدم استقرار هذه الأحزاب، وبالتالي فإنه يجب على الأحزاب أن تخضع عملية اختيار مرشحيها لإجراءات شفافية مثل الانتخاب الداخلي السري.

- قد تكون الخطوة الأولى في مسار تقوية الأحزاب هي تفعيل وتقوية لجنة شئون الأحزاب، ومنحها صلاحيات واسعة في مراقبة الأحزاب، خصوصًا في حالة الاتفاق على قانون لتمويل الحملات الانتخابية والسياسية، وبما يجعل العملية السياسية ودور الأحزاب أكثر انضباطًا، وكلها مناقشات وأدوار ومهام يمكن لمجلس الشيوخ أن يكون له دور كبير فيها.

قضايا نوعية

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (9) - 1 سبتمبر 2020

www.ecsstudies.com

- حسابات مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية
- آفاق العلاقات الاقتصادية بين مصر واليونان
- توظيفات الخطاب الإثيوبي حول سد النهضة
- تكيف تدريجي للمستهلك المصري مع كورونا

حسابات مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية

وقّعت مصر واليونان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في السادس من أغسطس 2020 لتحديد المناطق الاقتصادية وحماية مصالحهما في منطقة شرق المتوسط، لتشكل خطوة استراتيجية لتعظيم المنافع المشتركة وفي الوقت نفسه مواجهة العراقيل التركية المستمرة، حيث تسعى أنقرة للتنقيب غير المشروع عن اكتشافات الغاز.

*** محمد شادي**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مواجهة عراقيل تركيا

سعت تُركيا لعرقلة الاستغلال الاقتصادي لاكتشافات الغاز في البحر المتوسط، بحيث فرضت نفسها على الإقليم بشكل عام، لتقتطع قدر ما تستطيع من ثرواته التي تستثنيها قواعد القانون الدولي من الاستفادة بها. فبدأت بالتنقيب في المياه الاقتصادية الخالصة القبرصية، تحت دعوى المُحافظة على حقوق القبارصة الأتراك في جمهورية قُبرص الشمالية "التي لا يعترف بها في العالم سوى الأتراك"، وعلى الرغم من أن المنطقة القبرصية الشمالية الافتراضية تقع على الحدود مع تُركيا؛ إلا أن التنقيبات التُركية جاءت بعيدًا عنها، بحيث وقعت في المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية الجنوبية، أو في الجزء الجنوبي من الجزيرة **كما توضح الخريطة التالية:**

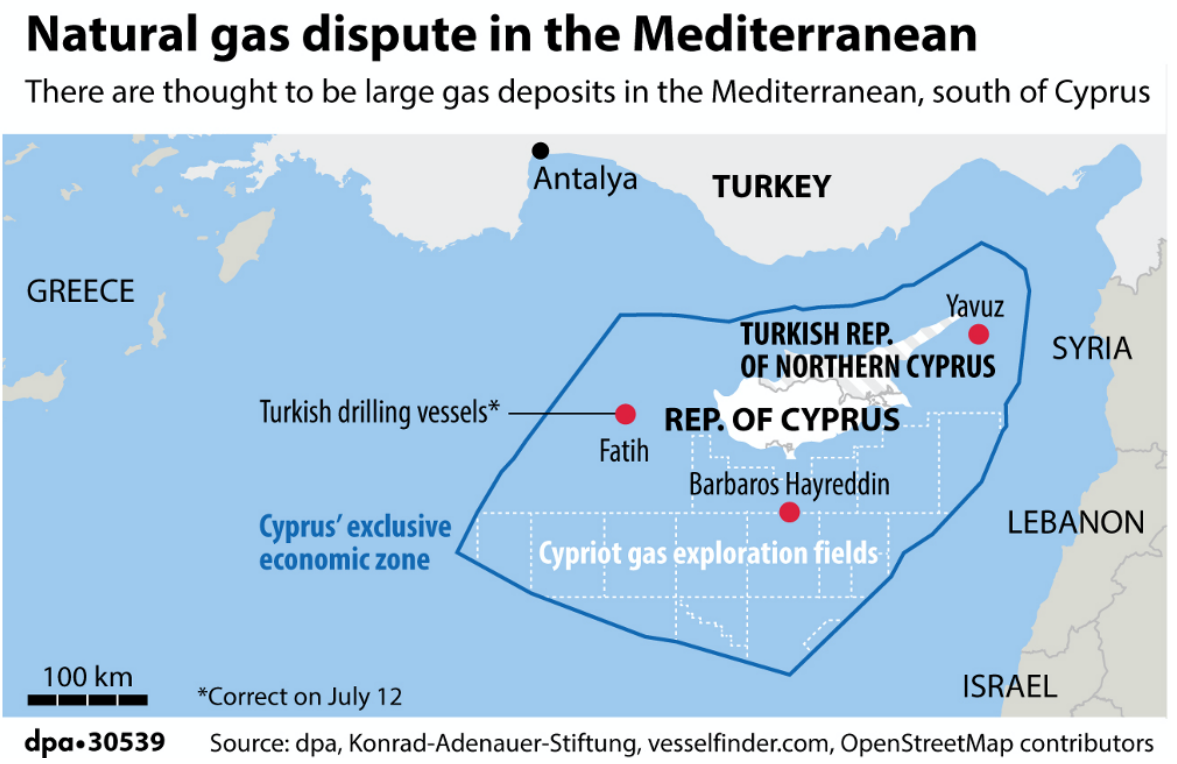

- يتّضح من الخريطة دخول سفينتَيْ "فاتح" و"بربروس" التركيتين المياه الاقتصادية القبرصية الجنوبية، وإجراؤها تنقيبات في بلوكات مُنحت امتيازات التنقيب فيها فعليًّا لشركتي توتال وإيني، وذلك لمرات عديدة منها على سبيل المثال أكتوبر ويوليو 2019، ثم تجددت هذه الاعتداءات التركية خلال يوليو 2020 وعلى وجه الخصوص في البلوكين 8 و9 القبرصيين. وسبقت ذلك بمنع سُفن تنقيب تابعة لشركة إيني في فبراير 2018 من مزاولة أعمالها بالتنقيب في امتيازات ممنوحة لها من جانب الحكومة القبرصية.

- اتّجهت تُركيا في نوفمبر 2019 لتوقيع اتفاق حدودي مع حكومة "السراج" -مُنتهية الولاية القانونية- في ليبيا لتعيين الحدود البحرية بين الدولتين رغم عدم تشاطئهما، وقد جاءت الاتفاقية لتعتدي على المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين لكلٍ من قبرص واليونان، **كما توضح الخريطة التالية:**

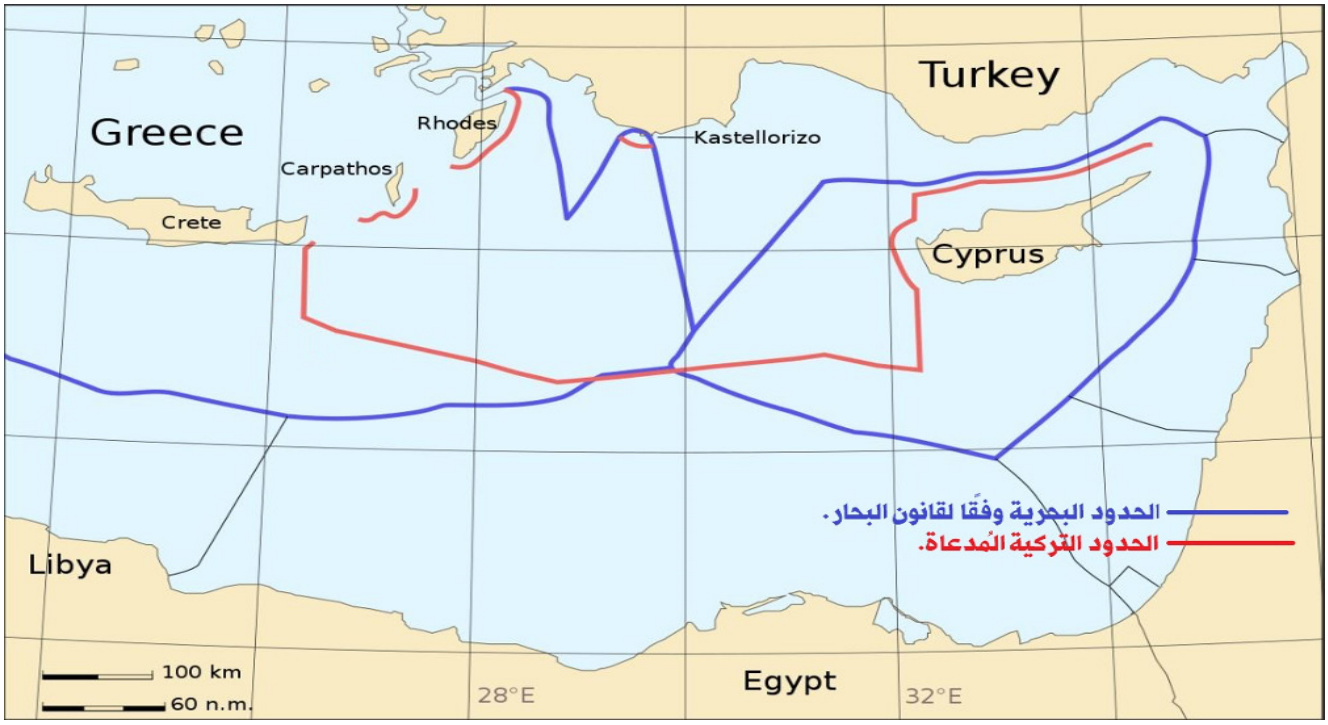

- تم «تصميم» المنطقة الاقتصادية التُركية في الاتفاق مع حكومة الوفاق في غربي ليبيا ليمنع دولتي الإنتاج (إسرائيل وقبرص) من إنشاء خط إيست ميد East med لنقل الغاز من مناطق إنتاجهما إلى اليونان ومنها إلى مناطق الاستهلاك في أوروبا، بالإضافة إلى منع مصر من تمديد خطوط الربط الكهربائي مع اليونان ومنها إلى أوروبا دون مرور بالمنطقة الاقتصادية التُركية، بما يؤدي إلى عرقلة الاستفادة من الثروات المُنتجة بدون مُشاركة تُركية، لذلك عجلت كل من اليونان ومصر بترسيم الحدود البحرية غير المُرسمة بينهما، بما يحمي مصالحهما ويخفف الضغوط التُّركية.

في ضوء ذلك، جاء توقيع اتفاق الترسيم بين مصر واليونان ليُنهي عشرات الأعوام من الهجر الاقتصادي لمنطقة الحدود المُشتركة بين الدولتين، ويمنع تُركيا من عرقلة مشاريع استغلال الثروات الموجودة في كامل الحوض، ويمنح في الوقت نفسه الاتفاق فوائد مشتركة لكل من مصر واليونان.

عوائد يونانية

- إذا كان اتفاق ترسيم الحدود البحرية التُركي مع حكومة «السراج» ينتقص في الأساس من المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية، فإن أول استفادة تجنيها اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر هو توفير إطار قانوني يضبط حدودها البحرية غير المُرسمة لعشرات الأعوام في منطقة شرق المتوسط، ويطوق في الوقت نفسه نتائج الاتفاق التُركي مع حكومة «السراج».

- يمنح الاتفاقُ اليونانَ سندًا قانونيًّا -بالإضافة لقانون البحار- في شكل اتفاقية دولية تناقض الاتفاق التُركي الليبي، مما يُعزز من موقفها في حفظ مياهها الاقتصادية الخالصة، أمام المُنظمات الدولية والمُجتمع الدولي بشكل عام.

- تفويت الفُرصة على تُركيا في ترسيم حدودها البحرية مع مصر التي تُعتبر مُشاطئة لها، وهو ما سعت له أنقرة بشدة خلال الفترة الماضية، من خلال عرض منطقة اقتصادية أكبر من تلك التي قد يُسفر عنها الترسيم مع اليونان، لكن مصر رفضت ذلك تمسكًا منها بقواعد القانوني الدولي عمومًا وخاصة قانون البحار.

- ظلت المنطقة البحرية جنوب شرق جزيرة كريت غير مُستغلة اقتصاديًّا بسبب عدم ترسيم الحدود مع مصر لعشرات الأعوام، على عكس المناطق في البحر الأيوني التي طُرحت للتنقيب غرب البلاد خلال عامي 2019 و2020، وبدأت الشركات العالمية عمليات المسح والتنقيب فيها فعليًّا، على الرغم مما تُشير إليه التوقعات بوجود كميات ضخمة من النفط والغاز في حوض شرق البحر المتوسط عمومًا. وتُظهر الخريطة التالية المناطق اليونانية الجاري فيها عمليات استكشاف وتنقيب.

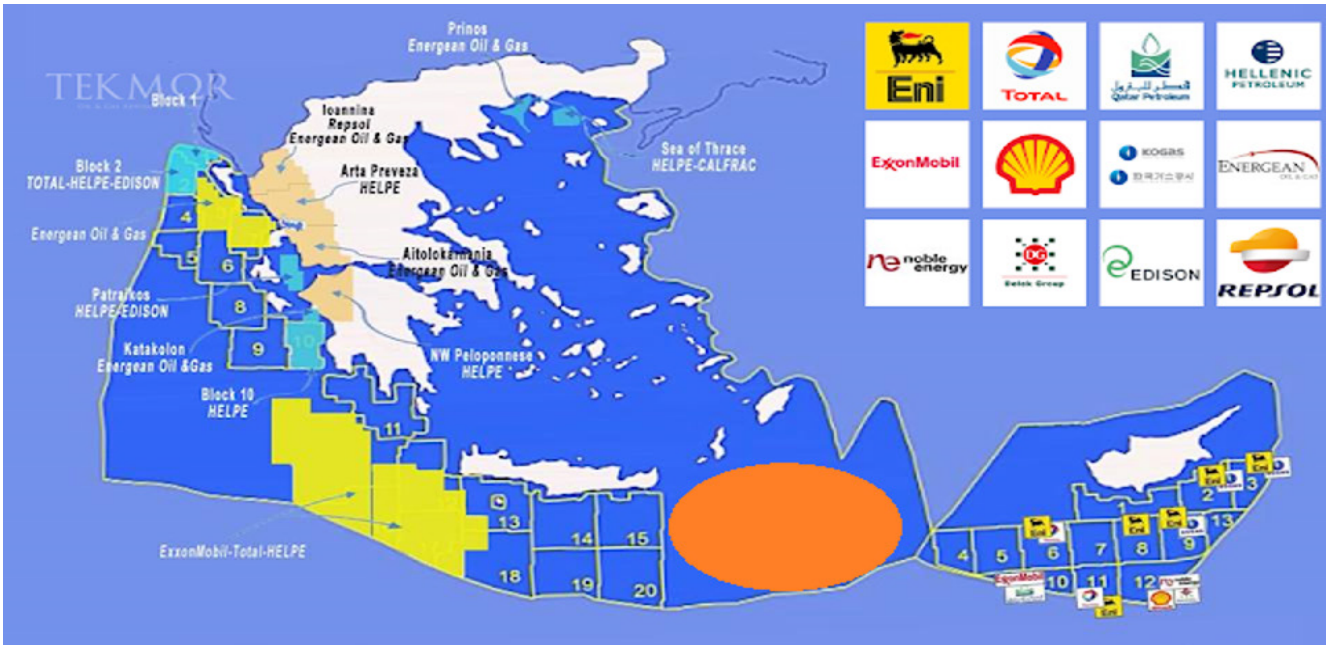

- يتضح من الخريطة وجود مساحات شاسعة -مُظللة باللون البُرتقالي- من المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية خالية من أنشطة التنقيب بسبب عدم ترسيم الحدود مع مصر، في حين تُشير التقديرات إلى وجود كميات ضخمة من الغاز فيها.

- يُمكّن ترسيم الحدود البحرية اليونان من التحول إلى معبر للطاقة الأوروبية من الجنوب، وذلك بعد إتمام مشروع

خط غاز شرق المتوسط East- Med مع كُلٍّ من إسرائيل وقبرص، والذي يستهدف نقل الغاز من الدول المُنتجة في الحوض إلى الداخل الأوروبي عبر الأراضي اليونانية، وما يرتبط به من الحصول على تفضيلات سعرية، وتعريفات مرور تخدم الاقتصاد اليوناني، بالإضافة إلى تلقيها شحنات الغاز المصرية المُسالة من إدكو ودمياط عبر محطة Revithoussa غرب أثينا، وأخيرًا عبر الربط الكهربي بينها وبين مصر، وهي مشروعات كانت مُهددة في ظل المنطقة الاقتصادية الخالصة التُركية المزعومة، والنتائج المُترتبة عليها من قطع الاتصال الجغرافي بين دول شرق المتوسط واليونان.

الاستفادة المصرية

- يُتيح الاتفاق مع اليونان لمصر استغلال استكشاف المنطقة الغربية من حدود البحر المتوسط لاستخراج الثروات الموجودة بها، فبينما تنتشر بالمنطقة الشرقية الامتيازات بسبب ترسيم الحدود مع قبرص وإسرائيل، ظلت المنطقة الغربية بعيدة كُل البعد عن الاستغلال، حيث لا تعمل الشركات الدولية في المناطق غير المُرسمة بحدود مُنضبطة غير مُتنازع عليها.

- يُمكّن الاتفاقُ مصرَ من استكمال مشروعها في التحول لمركز إقليمي لتداول الطاقة، عبر تسييل الغاز من قبرص وإسرائيل ونقله للأراضي الأوروبية عبر اليونان، حيث ارتبطت مصر مع إسرائيل، عبر شركة دولفينوس المصرية الخاصة وشركتي «ديليكدريلينج» وشريكتها الأمريكية «نوبل إنرجي»، باتفاق وُقّع أوائل العام الماضي لتصدير الغاز الطبيعي بقيمة 15 مليار دولار من حقلي "تمار" و "ليفثيان"، جرى تعديله في أكتوبر 2019 بزيادة الكميات المُصدرة لتبلغ 60 مليار متر مكعب من الغاز إلى مصر على مدى 15 عامًا من 32 مليار متر مكعب في الاتفاق الأصلي. ثم ارتبطت مصر مع قبرص باتفاقية لإنشاء خط غاز يربط بين البلدين لنقل الغاز القبرصي إلى محطات الإسالة المصرية، والتي كانت قد وقعت في نيقوسيا في 19 سبتمبر الماضي.

- إتمام مصر لمشروعات تداول الطاقة الكهربية والتي ستكون بدون قيمة حقيقية دون الربط مع أوروبا عبر اليونان، حيث قامت بتوقيع اتفاق للربط الكهربائي مع قبرص ومنها لليونان بما قيمته 2 مليار جنيه سنويًّا، بكابل كهربي بقدرة 3000 ميجا وات ساعة، تتجه للارتفاع مع زيادة عدد الكابلات والقدرات المصرية المُتنامية في مجال توليد الكهرباء. كما تعمل على الربط الكهربائي مع السعودية بكابل قدرته 3000 ميجا وات. وأتمت بالفعل الربط الكهربائي مع السودان بقدرة تبلغ 220-70 ميجا وات ساعة. وكذلك مع الأردن بكابل كهربائي بقدرة 550 ميجا وات ساعة باعت مصر من خلاله للأردن، خلال عام 2018 ما إجماليه 188 جيجا وات.

- يُتيح الاتفاق للدولتين التعاون في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز، في ظل تواجد شركات يونانية ضخمة مثل Energean بالتزامن مع شركات مصرية ناشئة مثل Egas وغيرها، واحتكام الدولتين على مساحات شاسعة غير مُستكشفة برًّا أو بحرًا يُمكن من خلالها تعظيم دور هذه الشركات، ودفعها لتحقيق مكاسب اقتصادية تعود بالنفع على اقتصاد البلدين اللذين يُعانيان جراء جائحة كورونا التي تضغط بشدة على قطاع السياحة أحد الدعائم الاقتصادية الأساسية في كلا الدولتين.

- يظل في الأخير أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية يعد خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون القائم بين الدولتين، وذلك عن طريق حماية مصالحهما الاقتصادية الحالية المُهددة باتفاق ترسيم الحدود التُركي مع حكومة «السراج» في ليبيا، كما أنه يُمثل دعامة لتعزيز التعاون بينهما في المُستقبل خاصة في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، وفي تطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة إجمالًا بين البلدين.

آفاق العلاقات الاقتصادية بين مصر واليونان

يفتح الاتفاق المصري اليوناني لترسيم الحدود البحرية بين البلدين في السادس من أغسطس 2020 آفاقًا واسعة للتعاون الثنائي المشترك في مجالات اقتصادية عديدة، لا سيما في ضوء عضوية البلدين في منتدى غاز شرق المتوسط، فضلًا عن تطور العلاقات التجارية بينهما في السنوات الأخيرة.

*** بسنت جمال**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

محطّات أساسية

- تكتسب العلاقات بين مصر واليونان أهمية جيوسياسية للبلدين، إذ يُنظر إلى اليونان كحلقة وصل رئيسية تربط مصر بدول أوروبا، كونها أحد أهم الشركاء التجاريين لها في البحر المتوسط، فضلًا عن الدور المصري-اليوناني المحوري في ربط الأسواق التجارية بين دول وسط وشرق أوروبا ومنطقتي الخليج العربي وإفريقيا.

- تُعد اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، التي تم توقيعها في يونيو 2001، المنظم الرئيسي للعلاقات التجارية بين مصر واليونان، حيث بدأ العمل بالشق التجاري منها اعتبارًا من أول يناير 2004، ثم دخلت حيز النفاذ في يونيو 2004.

- نشطت العلاقات التجارية اليونانية-المصرية على مدار السنوات الخمس الماضية، إذ شهد عام 2015 -على سبيل المثال- ثلاث زيارات متتالية من الجانب اليوناني إلى مصر من أجل بحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية، لا سيما في المجالات التجارية والاستثمارية، مع استعراض تطورات الأوضاع بالمنطقة على صعيد الساحتين الإقليمية والدولية، وانعكاسها على الأمن والاستقرار بالشرق الأوسط.

- في عام 2018، شارك الرئيس "عبدالفتاح السيسي" في القمة الثلاثية بين مصر واليونان وقبرص التي شهدت عقد العديد من الاتفاقيات، من أبرزها: توقيع مذكرة للتعاون الجمركي الفني، ومذكرة تفاهم في مجال المشروعات الصغيرة، فضلًا عن اتفاقية التأمينات الاجتماعية التي تتيح فرصة للعمالة المصرية باليونان لتنظيم مستحقاتها التأمينية خلال فترة عملها بتلك الدولة بما يضمن حقوقها ومستحقاتها كاملة عند عودتها إلى وطنها، ومذكرة تعاون بين مصر وقبرص واليونان في مجال الاستثمار.

- اتفقت مصر واليونان في أبريل 2019 على تشكيل مجموعة عمل مشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، بهدف وضع خطة عمل محددة للوصول إلى نتائج ملموسة تنعكس آثارها إيجابيًّا على العلاقات الاقتصادية بين مصر واليونان، وجاء ذلك خلال زيارة وزير التجارة والصناعة "عمرو نصار" للعاصمة اليونانية أثينا.

العلاقات التجارية

- شهدت الصادرات المصرية إلى اليونان تزايدًا ملحوظًا خلال السنوات الخمس الماضية، إذ ارتفعت بنحو 407% منذ 2015 وحتى 2019 لتصل إلى 716.772 مليون دولار بحلول أواخر العام الماضي. وعلى الرغم من ارتفاع هذه القيمة مقارنة بالأعوام السابقة، إلا أنها تمثل حوالي 2.3% فقط من إجمالي الصادرات المصرية للخارج خلال 2019 عند 30.63 مليار دولار. ولكن بالنظر إلى الاتجاه العام سنجد أن هذه النسبة من المرجّح أن تتزايد خلال السنوات القليلة المقبلة.

حجم الصادرات المصرية لليونان ما بين 2015 و2019 (مليار دولار)

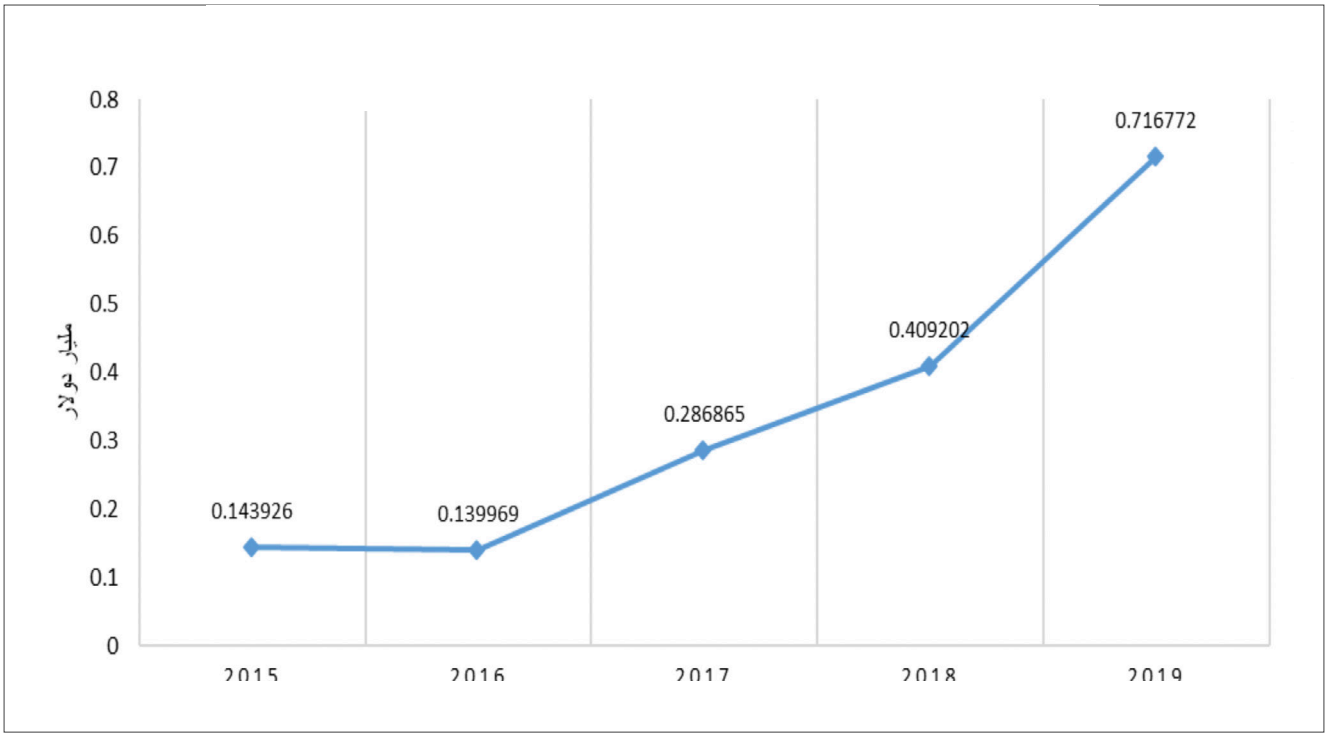

Source: Trade map, bilateral trade between Egypt and Greece.

- ارتفعت الواردات المصرية من اليونان بين عامي 2015 و2019 بنحو 10% على أساس سنوي، لتنخفض بعد ذلك بحوالي 49.5%، أي إلى 0.5 مليار دولار في 2017، وذلك في ظل انخفاض إجمالي الواردات المصرية خلال هذه السنة بشكل عام من 70.64 مليار دولار إلى 66.76 مليار دولار عقب تعويم الجنيه المصري في 2016، الأمر الذي أثّر على تراجع الواردات. ثم عادت الواردات للارتفاع بحلول عام 2018 وحتى العام الماضي إلى 1.03 مليار دولار، لتصبح نسبة الارتفاع بين العامين 2015 و2019 حوالي 12%، وهو ما يعزز تزايدها في المرحلة المقبلة في ظل تعزيز العلاقات بين البلدين.

حجم الواردات المصرية من اليونان بين عامي 2015 و2019 (مليار دولار)

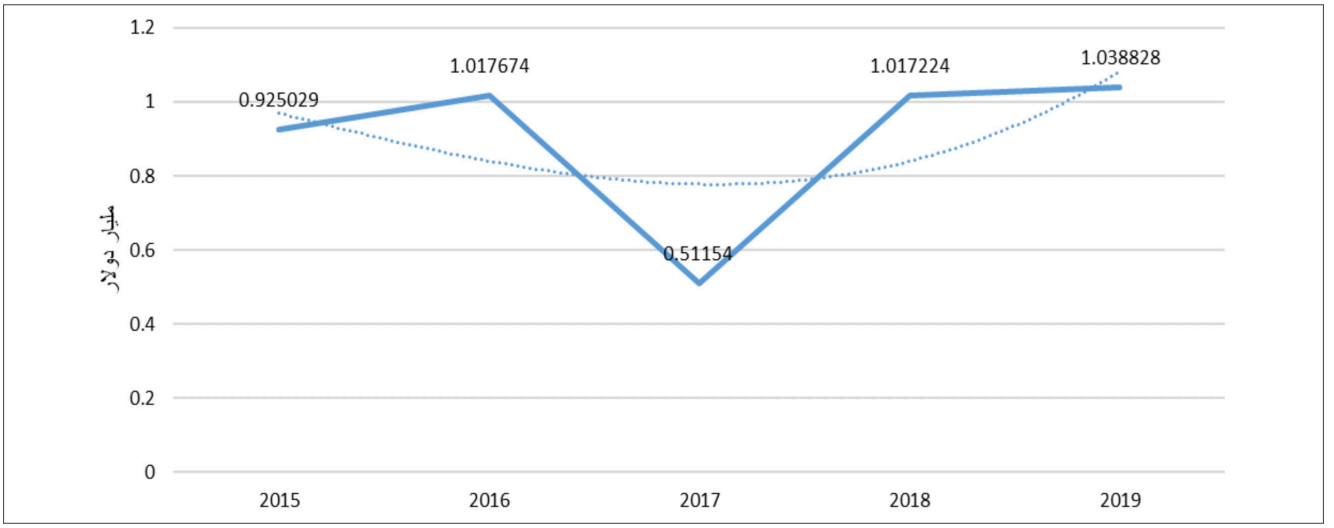

Source: Trade map, bilateral trade between Egypt and Greece.

الاستثمارات الأجنبية

- تعد مصر من بين الوجهات الأولى للاستثمارات اليونانية، وتتركز بشكل رئيسي في قطاعات الأسمنت، واستكشاف واستخراج النفط والغاز، والبناء، وصناعة الأغذية، وتصنيع مواد البناء والدهانات، وإنتاج الألومنيوم، والتوزيع، والخدمات اللوجستية، وأنظمة الري، والخدمات المصرفية، والنقل البحري والجوي، وخدمات التدريب. إذ تعتبر اليونان رابع أكبر مستثمر أوروبي في مصر، بأكثر من 208 شركات يونانية تعمل في السوق المصرية. بينما تُشير تصريحات لنائب رئيس مجلس الأعمال المصري اليوناني "مدحت ستيفانوس" في العام الماضي، إلى أن حجم الاستثمارات اليونانية في السوق المصرية قد تجاوز 2 مليار دولار بنهاية 2018.

- في وقت الأزمة الاقتصادية اليونانية التي اندلعت في عام 2010، اتجهت أثينا إلى التعاون الوثيق مع العديد من البلدان ومن بينها مصر، تمامًا مثلما حدث في عام 2014، حيث أقيمت قمة ثلاثية بين مصر واليونان وقبرص في القاهرة، في محاولة لمساعدة مصر على تخطي الأزمة الاقتصادية، واتفق وقتها الرئيس "عبدالفتاح السيسي" والرئيس القبرصي "نيكوس أناستاسيادس"، ورئيس الوزراء اليوناني "أنطونيس ساماراس"، على زيادة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المصري والبنية التحتية، والمشاركة في مؤتمر القاهرة الاقتصادي الذي عقد عام 2015.

- تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين البلدين في أكتوبر 2018، وخاصة في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم "اتفاقية تعاون بشأن التعاون الفني في المجال الجمركي، مذكرة تفاهم في مجال التعليم، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال، واتفاقية تعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) وEnterprise Greece وInvest Cyprus".

- في أبريل 2019، قام "م. عمرو نصار" وزير التجارة والصناعة، و"يانيسدراجاساكس" نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتنمية اليوناني، بالاتفاق على تشكيل مجموعة عمل مشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتحديد القطاعات المستهدفة. وفي يناير 2020، قامت الدول الثلاث ببذل الجهد من أجل تعزيز تعاونها الإقليمي في مجال الغاز في منطقة شرق المتوسط، وتعزيز الروابط المشتركة بين البلدان الثلاثة في مجال البترول والغاز وجذب الشركات.

- في مايو 2020، ناقشت مصر واليونان سبل التعاون لعودة السياحة بين البلدين في ظل الجائحة مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية، كما ناقشتا إقامة برامج سياحية مشتركة بين البلدين للتصدير للعالم. وفي أغسطس 2020، قامت مصر واليونان بتوقيع اتفاقية حول تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين في شرق البحر المتوسط والتي تضم احتياطات كبيرة للنفط والغاز.

- **في الأخير،** تشير التوقعات إلى نمو مستقبلي للعلاقات الاقتصادية بين مصر واليونان في ظل اتفاق ترسيم الحدود البحرية الذي يفتح الطريق لمزيد من التعاون الاقتصادي في منطقة شرق المتوسط، لا سيما في ضوء الفرص الضخمة المتاحة أمام الدولتين في مجال إنشاء المراكز اللوجستية والمناطق التجارية الحرة، والمقاولات، وتكنولوجيا المعلومات، والتنمية الزراعية، والصناعات الغذائية والطاقة.

توظيفات الخطاب الإثيوبي حول سد النهضة

لا يبدو استدعاء التاريخ ومظلومية ما سُمي بسلب حق الشعوب الإثيوبية في مياه نهر النيل محض صدفة في الخطاب الإثيوبي حول سد النهضة، حيث ترتكز عليه الطبقة الحاكمة لمواجهة المأزق الداخلي وصراع القوميات، فيما يروج الإثيوبيون أنفسهم في خطابهم للعالم الخارجي عن "الاقتسام العادل للموارد المائية" مع الدول الشريكة في حوض النيل.

*** عزت ابراهيم**
رئيس وحدة دراسات الاعلام
بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

ملامح الخطاب

- منذ تدشين سد النهضة رسميًّا في أبريل 2011 على نهر النيل الأزرق (لتوليد 6500 ميجاوات من الكهرباء) أطلقت إثيوبيا حملات داخلية وخارجية لتسويق المشروع الوطني الكبير. اعتمدت هذه الحملات على إذكاء الروح الوطنية، والمبالغة في التجارب الثقافية والتاريخية التي كانت علامات فارقة من أجل النهوض بالبلاد. وقالت رئيسة البلاد "سهلي وورك زودي": "يجب أن يتكرر انتصار العدوة في كفاحنا ضد الفقر لخلق إثيوبيا مزدهرة".

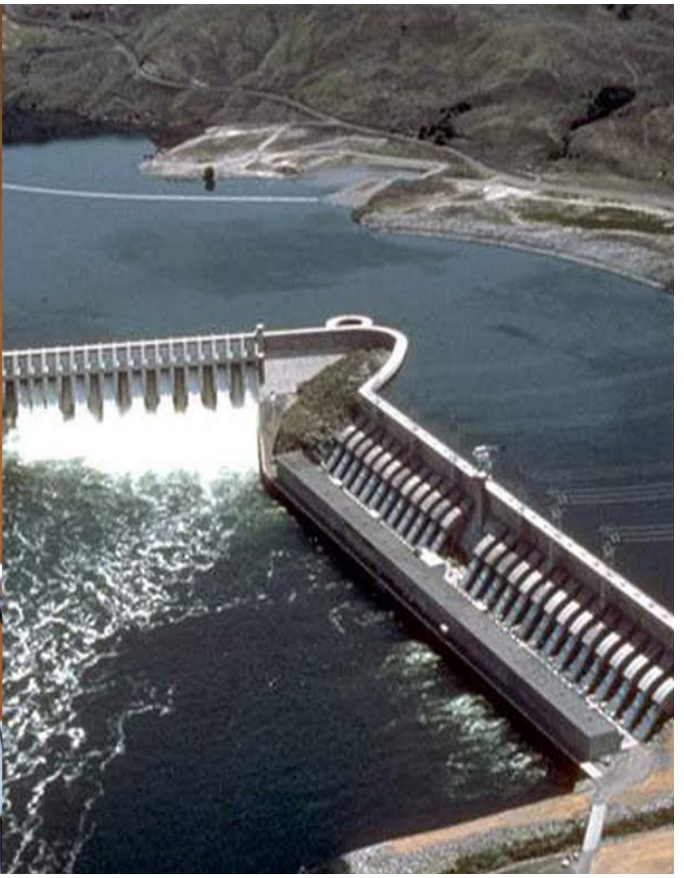

- في سبيل استكمال المشروع، كانت فكرة حشد المواطنين في عملية التبرع للبناء في الداخل وبين المهاجرين الإثيوبيين والدعاية والشحن المعنوي الهائل على وسائل الإعلام الاجتماعي على مدى قرابة عشر سنوات، عناصر أساسية من أجل خلق صورة الوطن الذي ينتزع حقوقه من أنياب "الدولة المهيمنة" على مياه النيل.

- تشير كتابات إثيوبية عديدة إلى أن سد النهضة يقدم الوجه المتغير لإثيوبيا بما يناقض الصور النمطية التي تم نشرها عبر وسائل الإعلام العالمية التي ترى إثيوبيا دولة فقيرة تفتقر إلى القدرة على تنفيذ المشاريع الضخمة.

- بدأت نبرة شحن الرأي العام الإثيوبي في الداخل والخارج ترتفع بشكل ملحوظ بعد وساطة واشنطن في فبراير 2020، والتي امتنع الإثيوبيون عن التوقيع على اتفاقها في اللحظة الأخيرة بدعوى انحيازها لمصر، حيث علت أصوات تتحدث عن "السيادة الوطنية"، وعدم الخضوع لأي ضغوط مهما كانت من دول كبرى صديقة.

- في سبيل مواصلة الحشد المادي والمعنوي بين المواطنين في الداخل الإثيوبي وبين الإثيوبيين في المهجر، تنطلق الاستراتيجية الإثيوبية من أرضية واضحة لتحميل وسائل الإعلام في مصر ووسائل الإعلام الدولية مسئولية تقديم إثيوبيا بصورة تراها مغايرة للواقع فيما يخص المنطلقات التي قامت على أساسها ببناء سد النهضة.

- الإعلام الإثيوبي لا يرى في نهج وسائل الإعلام المصرية إلا كونها "آلة دعاية للدولة"، كما يتهم وسائل الإعلام الدولية (مثل: بلومبرج، ونيويورك تايمز، والإندبندنت، وواشنطن بوست، وراديو صوت أمريكا "VoA")، بتحريف الحقائق والعمل لصالح مصر إذا كنت موضوعية أو محادية أو توجه انتقادات لإثيوبيا لتغيبها عن اجتماعات واشنطن عن عمد، أو سعيها للهيمنة على موارد النيل.

شراكة مع المهجر

- بالتوازي مع الحملات الإعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم الموقف الإثيوبي، تدعم الحكومة الإثيوبية ما يمكن تسميته بـ"الشراكة مع المهجر" بعد أن نجحت الحملات الدعائية لسد النهضة في تأمين استثمار 56 مليون دولار من أموال الإثيوبيين في الخارج من إجمالي 4.7 مليارات دولار هي تكلفة البناء. وتشير أرقام بنك التنمية الإثيوبي إلى ارتفاع مبيعات "سندات" سد النهضة بشكل ملحوظ فور الإعلان عن بدء الملء الأول.

- تقوم جمعية الإثيوبيين في المهجر Ethiopian Diaspora Association بتحفيز أبناء الجاليات الإثيوبية على المشاركة في تمويل سندات السد، وفي الدعم الدبلوماسي عبر التواصل مع دوائر صنع القرار في دولهم. ويقول "إبراهام سيوم"، المدير التنفيذي للجمعية، إن "نهر النيل لا يجب أن يحمل أجندة سياسية، بل يجب أن يتصل بالانتفاع من موارد المياه بشكل عادل وعقلاني".

- يقوم مكتب المجلس الوطني لتنسيق المشاركة الشعبية حول بناء السد بالتعاون مع منظمة أهلية أخرى Lift Ethiopia بالتنسيق في عقد مناسبات دولية تهدف إلى دعم الموقف الإثيوبي في قضية سد النهضة، وتوجيه رسائل للعالم الخارجي. ومن ضمن هذه الفعاليات فعالية بعنوان One Voice for Our Dam التي روجت لمبدأ "الاستخدام العادل للموارد المائية ومحاربة الفقر".

- ظهرت عدة جمعيات وتنظيمات، خاصة في الولايات المتحدة، تروج للموقف الإثيوبي وتنامَى وجودها بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من عام 2020، مثل "منظمة العدالة من أجل الإنسانية" Justice for Humanity التي بدأت حملات في الولايات المتحدة وكندا للضغط على إدارة "دونالد ترامب" من أجل تصحيح ما أسمته "الموقف الأمريكي المنحاز"، وإدانة الضغوط غير العادلة من الإدارة الأمريكية على إثيوبيا، والترويج للاستخدام العادل والمنفعة المتبادلة، وتوضيح الموقف على الساحة الدولية.

- تركز تلك الجمعيات والتنظيمات المدنية الجديدة على الجيل الثاني من المهاجرين الإثيوبيين في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا لتوصيل رسائل لدوائر صناعة القرار -وداخل الكونجرس الأمريكي تحديدًا- بأن هناك تغييرات كبيرة تجري في إثيوبيا وفي منطقة القرن الإفريقي تستحق المساندة، خاصة في مجالي التنمية ومحاربة الفقر.

- تعتمد التحركات الإثيوبية بين أبناء المهجر على توظيف قوة الشباب، وتحريكهم على مواقع التواصل الاجتماعي لمخاطبة دوائر صناعة القرار في الخارج، والترويج لرواية بعينها من وجهة نظرهم.

- تُركز تلك الجمعيات والتنظيمات على مواجهة ما أسمته المعلومات "المضلِّلة" وعدم إدراك الرواية الحقيقية فيما يخص السلوك الإثيوبي في بناء سد النهضة. وتقول "هيوان سولومون" منسقة "العدالة من أجل الإنسانية" في الولايات المتحدة: "لو علم الآخرون من الأصدقاء والحلفاء ومواطني الدول الأخرى القصة الحقيقية، فسوف يقاتلون بجانبنا". وقد وقّعت 15 منظمة إثيوبية في المهجر على إعلان المنظمات المدنية في الخارج في 27 يونيو 2020. وتضم تلك المنظمات فروعًا في عدد من الولايات الأمريكية، ومنها: شيكاجو، ولوس أنجلوس، ولاس فيجاس، وأريزونا، وأوريجون، وجنوب غرب واشنطن.

أغراض متعددة

- توظّف إثيوبيا الخطاب الإعلامي حول سد النهضة لتحقيق أغراض متعددة، بغض النظر عن مدى صحته والتزامه بالواقع. فمن ناحية، يؤمّن هذا الخطاب الدعم المالي لتمويل السد عبر حملات بيع السندات للإثيوبيين في المهجر الذين يتمتعون بقدرات اقتصادية تفوق أقرانهم في بلدهم الأصلي. ومن ناحية ثانية، يوفر قدرًا كبيرًا من الدعم المعنوي للمشروع يسمح بالترويج له باعتباره قضية وطنية يُجمع عليها الإثيوبيون في الداخل والخارج. من ناحية ثالثة، يسمح لإثيوبيا بممارسة ضغوط متزايدة على صانعي السياسة الخارجية في الولايات المتحدة وأوروبا، وهي الدول التي أصبحت تقوم بأدوار مهمة في عملية التفاوض.

تكيف تدريجي للمستهلك المصري مع كورونا

يعد تناول سلوك المستهلك ورؤيته من أهم محدِّدات التطور الاقتصادي، لا سيما وأن الطلب يحدد حجم الإنتاج والسوق، أي طبيعة وحجم الاقتصاد ككل. من هنا، تظهر أهمية مؤشر ثقة المستهلك الذي يوضح الوضع الاقتصادي الحالي، إلى جانب توقعات المستهلكين في المستقبل القريب، وهو ما يسعى هذا التقرير لاستجلائه في حالة مصر ما بين عامي 2016 و2020.

*** كنزي سراج**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أبعاد المؤشر ومعاييره

- يعتمد مؤشر ثقة المستهلك (CCI) على أنه إذا كان المستهلكون متفائلين فإنهم سينفقون المزيد وينشطون الاقتصاد، ولكن إذا كانوا متشائمين فقد تؤدي أنماط إنفاقهم إلى الركود. ويعد المؤشر المقياس الأكثر مصداقية لثقة المستهلك، ومدى سلامة الاقتصاد بناء على تصورات المستهلكين لحالة العمل والتوظيف الحالية، وتوقّعاتهم للعمل والدخل للأشهر الستة المقبلة. وفي هذا الإطار، يتم الاعتماد على مؤشر ثقة المستهلك الذي وضعه "كونفرنس بورد" (Conference Board) بالتعاون مع نيلسن (Nielsen).

- يعتمد المؤشر على قياس ثقة المستهلك عبر خمسة أسئلة، منها اثنان يتعلقان بالأوضاع الاقتصادية الحالية (مؤشر الوضع الحالي)، ويتعلق ثلاثة بالتوقعات المستقبلية (مؤشر التوقعات). مؤشر الوضع الحالي يتكون من سؤالين عن تقييم المستجيبين لظروف الأعمال والتوظيف الحالية. أما التوقعات فتتكون من توقعات المستجيبين بشأن ظروف الأعمال والتوظيف ودخل أسرهم لستة أشهر قادمة.

- يوفر المؤشر صورة للتطورات المستقبلية لاستهلاك ومدخرات الأسر، استنادًا إلى إجابات تتعلق بوضعهم المالي المتوقع، ومشاعرهم حول الوضع الاقتصادي العام والبطالة. ويشير المؤشر فوق 100 إلى تعزيز ثقة المستهلكين تجاه الوضع الاقتصادي المستقبلي، مما يجعلهم أقل ميلًا للادخار وأكثر ميلًا إلى الإنفاق خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة. أما في حالة تسجيل المؤشر أقل من 100 نقطة، فإنه بذلك يشير إلى تشاؤم المستهلكين تجاه التطورات المستقبلية في الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى زيادة الميل للادخار وتقليل الاستهلاك.

ثقة المستهلك المصري

- انخفض مؤشر ثقة المستهلك في مصر إلى أدنى مستوياته في الربع الرابع من عام 2016، حيث جاء هذا الانخفاض بسبب تعويم الجنيه المصري والذي أدى إلى انخفاض قيمة العملة بنحو 48% وارتفاع الأسعار، مما شكل عبئًا على المستهلكين في توفير الضروريات اليومية، وإجبارهم على تقليل الإنفاق على الترفيه خارج المنزل، وأدى إلى انخفاض ثقتهم في الاقتصاد بشكل ضخم حيث سجل المؤشر 54 نقطة.

مؤشر ثقة المستهلك في مصر (Q2/2016-Q2/2020)

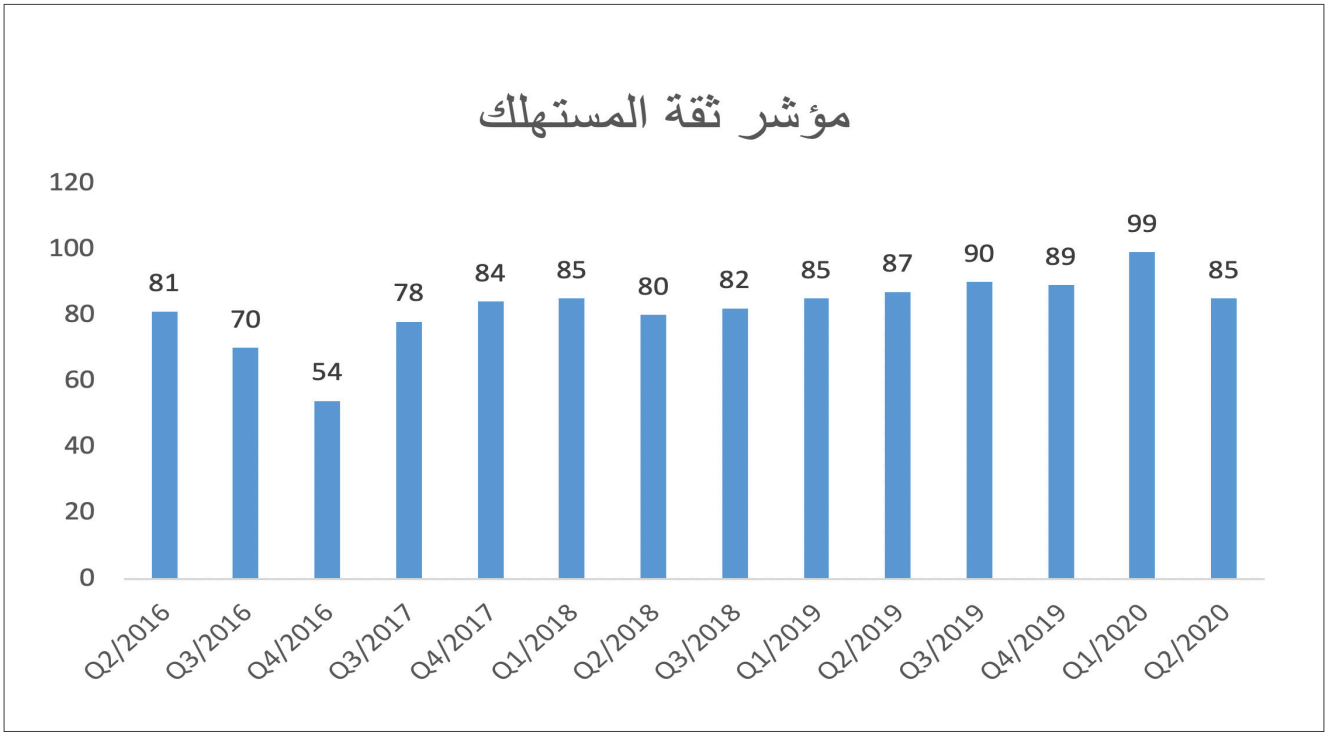

Source: Trading Economics (2020), Nielsen Press Releases (2018)

- تراجعت نسبة المستهلكين المتشائمين مقارنة بالمتفائلين في عام 2017 (ولكن ما زالوا النسبة الأكبر)، حيث سجلت مصر تحسنًا في ثقة المستهلك بمؤشر بلغ 78 نقطة في الربع الثالث و84 في الربع الرابع، وتُعد هذه زيادة ضخمة عن الفترة نفسها من عام 2016 (30 نقطة).

- وفقًا لتقرير نيلسن في مايو 2018، فإن مكاسب الثقة من الربع الثالث في 2017 كانت مدفوعة بالتحسينات في تصور مدى توفر فرص العمل ونوايا الإنفاق الفوري والذي جاء مع انحسار التضخم في مصر، إذ أصبح المستهلكون قادرين بشكل متزايد على فتح محافظهم أمام المنتجات والفئات التي تتجاوز الضروريات اليومية، وبالتالي استعادت السوق بعض النمو. وكان المستجيبون متفائلين بشأن فرصهم الوظيفية، حيث اعتقد 40% أن أوضاعهم ستكون جيدة أو ممتازة خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة، بزيادة قدرها 3% عن الربع الثالث من عام 2017.

- وبدا نصف المشاركين واثقين من حالة دخولهم الشخصية في الأشهر الاثني عشر المقبلة، بانخفاض 1% فقط عن الربع السابق. علاوة على ذلك، شهدت نوايا الشراء الفورية أيضًا زيادة بمقدار 3% لتصل إلى 29% في الربع الرابع مقارنة بنحو 26% في الربع الثالث من عام 2017. وبدا هذا التحسن النسبي تعبيرًا عن تكيف المستهلك المصري مع متغيرات تخفيض قيمة العملة.

- ظل مؤشر ثقة المستهلك المصري في 2018 و2019، مستقرًّا نوعًا ما، حيث كان الاقتصاد في حالة تعافٍ من الركود، ولكنه كان ما يزال يسجل أقل من 100 نقطة مما يدل على أن العدد الأكبر من المستجيبين كانت لديهم مخاوف من الوضع الاقتصادي. أما بالنسبة إلى الربع الأول من 2020 ومع بداية جائحة فيروس كورونا عالميًّا، ارتفع المؤشر إلى ذروته بداية من الربع الثاني من 2016. إذ زاد المؤشر بمقدار 10 نقاط عن الربع الذي سبقه، وجاء ذلك بسبب استقرار وتحسن الوضع الاقتصادي في البلاد، وظروف العمل، وانخفاض مستويات التضخم نسبيًّا، والتوقعات الإيجابية حول الاقتصاد.
- أتاح ذلك تسجيل المؤشر 99 نقطة، مما يشير إلى أن المستطلَعين الذين لديهم مخاوف من الأوضاع الاقتصادية (متشائمين بشأن الأوضاع الاقتصادية) كانوا متساوين تقريبًا مع المستجيبين المتفائلين بشأن الظروف الاقتصادية، أو أن المستطلَعين كانوا محايدين. كما أن أثر جائحة كورونا لم يكن واضحًا على الاقتصاد المصري حتى ذلك الوقت.

كورونا وتأثير الدومينو

- انخفض مؤشر ثقة المستهلك في الربع الثاني من عام 2020، حيث فقد 14 نقطة ليسجل 85 نقطة، وكان هذا الانخفاض الربع سنوي الأكبر منذ الربع الثالث من عام 2017. وجاء ذلك بسبب جائحة فيروس كورونا. ووفقًا لكونفرنس بورد، فإن شدة عمليات الإغلاق تلعب دورًا في حجم انخفاض ثقة المستهلك وما يتبعها من انتعاش. كما أن عمليات الإغلاق الحكومية لاحتواء الوباء وتخفيض إنفاق المستهلكين ستكون حافزًا لتأثير الدومينو، حيث سيؤدي تخفيض العمالة من قبل الشركات المغلقة إلى انخفاض دخل الأسر، والذي سيؤدي إلى انخفاض طلب المستهلكين مما سيؤدي إلى تدمير العديد من الوظائف الأخرى ومصادر الدخل، وهكذا.

- مع استمرار هذه العواقب في الأشهر المقبلة، ستنخفض ثقة المستهلك أكثر. ويضاعف من ذلك تأثير الدومينو، ويقصد بذلك ما يترتب على عمليات الإغلاق من استغناء عن العمالة، مما يقلّص من حجم الاستهلاك، ويؤدي إلى المزيد من الإغلاق، وهكذا، وبذلك تحدد سرعة تأثير الدومينو مدى سرعة انخفاض ثقة المستهلكين. ووفقًا لكونفرنس بورد، سيعتمد حجم انخفاض ثقة المستهلك أيضًا على تدابير احتواء كل سوق وسرعة الاستجابة للسياسات (البنية التحتية اللازمة لتوزيع المساعدات الحكومية بشكل فعال).

- قد تُواجه الحكومات التي لديها سياسات أكثر دعمًا للدخل صعوبات أثناء تنفيذ الإغاثة المالية، ويضرب هنا المثل بألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وعلى الرغم من تدابير الاحتواء الصارمة التي أوقفت النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء أوروبا، فإن دعم الأجور وبرامج الاحتفاظ بالوظائف في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا أبقى الشركات على قيد الحياة، وبالتالي العمال، بما قد يجعل ثقة المستهلك أكثر مرونة مما هي عليه في الأسواق الأخرى على المدى الطويل.

- على الرغم من أن الاقتصاد الكلي والأفراد في مصر تأثروا بشدة بسبب إغلاقات كورونا التي أدت إلى تأثير الدومينو السلبي؛ إلا أن جهود الدولة في احتواء الوباء، والسياسات المالية والنقدية التوسعية التي اتخذتها للحد من عبء الأزمة على الفئات الأفقر والأسر والشركات، والتخفيف من التباطؤ الاقتصادي؛ ساعدت في عدم تدهور الوضع الحالي لثقة المستهلك أكثر مما هو عليه، وقد تسهم في عودة ثقة المستهلك بشكل أسرع بعد انتهاء الجائحة أو السيطرة عليها، أو القدرة على التأقلم مع الوضع الحالي.

كيف يفكر العالم؟

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (9) - 1 سبتمبر 2020

www.ecsstudies.com

- هل يعترف «الأوروبي» بفلسطين للضغط على إسرائيل؟
- المانحون الدوليون ومأزق انتشار الفساد في لبنان

هل يعترف «الأوروبي» بفلسطين للضغط على إسرائيل؟

يُعد الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الفاعلين المؤثرين في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ما دفع للتساؤل عن موقفه من فلسطين في أعقاب سياسات الضم الإسرائيلي. في هذا السياق، أصدر "معهد الشرق الأوسط"، في 5 يونيو 2020، مقالًا بعنوان "الاعتراف أو عدم الاعتراف: اعتراف الاتحاد الأوروبي بفلسطين"، للباحث "ليئور ليرز" (مدير برنامج صنع السلام الإسرائيلي-الفلسطيني بالمعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية Mitvim).

* نوران عوضين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الاتحاد الأوروبي.. دور تاريخي

- يُعد الاعتراف بدولة فلسطينية إحدى السياسات الأوروبية المحتملة ردًّا على سياسات الضم الإسرائيلي؛ فمنذ «إعلان البندقية» (الصادر في عام 1980)، أيدت الدول الأوروبية باستمرار حق الفلسطينيين في تقرير المصير وحل الدولتين. وخلال عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، افترضت أوروبا أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية سيكون أحد بنود اتفاقية الوضع النهائي، بل وحافزًا لإبرام اتفاق سلام. ولكن في أعقاب انهيار عملية السلام من ناحية، والجمود الدبلوماسي من ناحيةٍ ثانيةٍ، عادت قضية الاعتراف للظهور مرة أخرى كإحدى الأدوات الدبلوماسية المحتملة التي يُمكن استخدامها قبل إبرام أي اتفاق.

- في عام 2011، وبعد المحاولات الفاشلة للتوصل إلى اتفاق الوضع النهائي في عملية أنابوليس 2007-2008، ومحادثات «ميتشل» 2010-2011، قرر الفلسطينيون تركيز جهودهم على الاعتراف الدولي بدولة فلسطين. وفي سبتمبر 2011، تقدم رئيس السلطة الفلسطينية «محمود عباس أبو مازن» بطلبٍ للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، غير أن الولايات المتحدة لوّحت باستخدام حق الفيتو لعرقلته. وفي المقابل، وافقت اليونسكو على عضوية فلسطين في أكتوبر 2011. وفي نوفمبر 2012، رفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة وضع فلسطين إلى «دولة مراقب غير عضو».

- خلال جهود الوساطة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «جون كيري» بين عامي 2013-2014، وافق الفلسطينيون على التخلي عن مساعيهم للاعتراف الدولي، ولكن بعد فشل المفاوضات في صيف 2014، جددت البرلمانات الأوروبية (لا سيما في المملكة المتحدة، وفرنسا، وأيرلندا) جهودها الساعية إلى الاعتراف بدولة فلسطين. ومع ذلك، وعلى الصعيد الرسمي، أعلنت السويد فحسب اعترافها الفعلي بدولة فلسطين في أكتوبر 2014. ورفعت درجة مكتب التمثيل الفلسطيني إلى درجة سفارة، ووصفت استضافة رئيس السلطة الفلسطينية بكونها زيارة رئاسية. وعلى الرغم من هذا، لم تُنشئ السويد سفارة لها في رام الله، فيما بقي التمثيل السويدي في القدس الشرقية بدرجة قنصلية.

- أشارت بعضُ الدول الأوروبية إلى اتخاذ خطوة الاعتراف في الوقت «المناسب» من ناحية، وكجزء من تسوية إسرائيلية-فلسطينية متفق عليها من ناحية ثانية. وفي عام 2016، أطلقت فرنسا إحدى مبادراتها الرامية إلى دفع السلام بين الجانبين. كما أعلنت الاعتراف بدولة فلسطين إن فشلت تلك المبادرة، وهو ما لم يتحقق.

- يجادل المدافعون عن الاعتراف بدولة فلسطين بأن تلك الخطوة ستدفع عملية السلام، وتدعم مساواة الطرفين في مختلف المفاوضات بين الجانبين. ومن شأن الاعتراف أيضًا أن يُعزز أوضاع المعتدلين الفلسطينيين، ويوفر لهم أفقًا سياسيًّا واضحًا. في المقابل، يزعم معارضو الاعتراف بأنه لا ينبغي استخدامه في الوقت الخطأ، لأن القيام بذلك دون اتفاق الجانبين سيُقلل من حافز الفلسطينيين للتقدم في المفاوضات. وتثير مسألة الاعتراف أيضًا تساؤلًا قانونيًّا عن مدى استيفاء السلطة الفلسطينية للشروط اللازمة للاعتراف بها، وتداعيات ذلك على قضية الحدود (لا سيما وأن إعلان استقلال إسرائيل لم يرد به أي ترسيم للحدود أيضًا).

أبرز المحطات الأوروبية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

1980	إصدار المجموعة الأوروبية إعلان "البندقية" الذي أقرّ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد له.
1991	المساهمة الأوروبية الرسمية والفعلية في مؤتمر "مدريد" كعضو مراقب، والمشاركة في عدد من اللجان متعددة الأطراف.
1993	المشاركة في محادثات "أوسلو" عبر لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه التي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية.
يونيو 1996	أصدرت الدول الأوروبية "بيان فلورنسا" للتعبير عن موقفها من الدولة الفلسطينية الذي شددت فيه على ضرورة قيامها. وعبرت عن مخاطر التراجع عن العملية السلمية. وأبدت دعمها لأي مفاوضات جادة ومثمرة تكون محصلتها النهائية دولة فلسطينية جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل.
2001	مشاركة الاتحاد الأوروبي في تشكيل "اللجنة الرباعية الدولية" المكونة منه بجانب روسيا، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة.
أكتوبر 2014	اعتراف السويد بدولة فلسطين.
فبراير 2020	رفض صفقة القرن، والتأكيد على عدم اعتراف الاتحاد الأوروبي بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة منذ 1967.
أبريل 2020	رفض قرار الحكومة الإسرائيلية بضم أجزاء من الضفة الغربية.

المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الموقف المصري

- أكدت القيادة المصرية رفضها التام للإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب في القدس والضفة الغربية، بما في ذلك محاولتها ضم منطقة غور الأردن. في هذا الصدد، أجرى الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" اتصالًا هاتفيًّا مع نظيره الفلسطيني في 20 يوليو الماضي، بغرض التأكيد على دعم مصر ومساندتها للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وضرورة إيجاد حلٍّ عادل للقضية، ونيل الشعب الفلسطيني استقلاله في دولته. وفي هذا الصدد، ستواصل مصر جهودها مع الأطراف المعنية لتحقيق السلام على أساس الشرعية ومبادرة السلام العربية.

- وقد أعقب الاتصال زيارة وزير الخارجية المصري "سامح شكري" إلى رام الله، والتي أُعيد فيها التأكيد على رفض قرار الضم، ودعم القاهرة للقيادة الفلسطينية. ومن المتصور أن تدفع القيادة المصرية في اتجاه الاعتراف بدولة فلسطين وفق ما تقره الشرعية الدولية، مستندة في ذلك إلى حالة الزخم المرتبطة برفض قرار الضم الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره فاعلًا له قدر من التأثير على مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل وتنظر الإدارة الفلسطينية إليه باعتباره الراعي البديل لمسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

- في ظل اتساق الرؤى المصرية والأوروبية، من الممكن أن تستغل الدولة المصرية حالة الزخم الدولية بشكل عام، والأوروبية بشكل خاص، لإعادة تسليط الضوء على القضية الفلسطينية بهدف التوصل إلى حل سلمي. وهو الأمر الذي يجد جذوره في إبرام الإمارات وإسرائيل لاتفاق سلام، علّقت إسرائيل على إثره خطط ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة.

- على الرغم مما تواجهه الدولة المصرية من تحديات إقليمية على جبهات متعددة، تظل القضية الفلسطينية في قلب سياستها الخارجية. وعليه، أمام الدولة المصرية مساران متباينان تجاه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ أولهما إعادة تفعيل المباحثات الثنائية المصرية مع الدول الأوروبية ذات الثقل والتأثير. وثانيهما دعوة مصر إلى عقد قمة عربية أوروبية ثانية لمناقشة ما تحقق من إنجازات في مسار التعاون العربي-الأوروبي، وبحث فرص التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

- كان الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الماضي جزءًا من اتفاق إسرائيلي-فلسطيني مستقبلي، تعتبره عدة دول أوروبية الآن خيارًا مطروحًا لمواجهة سياسات الضم الإسرائيلي. ومن الجدير بالذكر أنه لن يتطلب إجماعًا في الآراء، ويمكن لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن تقرر بنفسها. ومع ذلك، يُعد الاعتراف تعبيرًا عن الاحتجاج أكثر منه عقابًا أوروبيًّا. إذ يعتبر الاعتراف -إلى حدٍّ كبير- إجراءً رمزيًّا لا يُنذر بالضرورة بتغيير واقعي على الأرض، كما كان الحال مع إعلانات الاعتراف السابقة التي لم تسفر عن أي تغيير جوهري. ومع ذلك، فإن جهود مصر، بالتوازي مع التحرك الواسع من قبل الاتحاد الأوروبي (لا سيما ألمانيا وفرنسا)، إلى جانب المملكة المتحدة، لها أهمية دبلوماسية على صعيد الشرعية الدولية للفلسطينيين، وقد يؤثر في الاستجابة الدولية للسياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

المانحون الدوليون ومأزق انتشار الفساد في لبنان

في أعقاب انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020، واجهت النخبة الحاكمة -جنبًا إلى جنب مع الشركاء الدوليين- انتقادات حادة، لا سيما في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية اللبنانية، وتزايد تكلفة الانفجار الاقتصادية. في هذا السياق، تبرز أهمية التقرير المعنون "المانحون الدوليون وإمكانية الحد من الفساد في لبنان"، الصادر عن "تشاتام هاوس" (المعهد الملكي للشئون الدولية بلندن) في العاشر من أغسطس 2020، للدكتورة "لينا خطيب" (مدير برنامج الشرق الأوسط وإفريقيا بالمعهد).

* نرمين سعيد
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أبرز جهود المانحين الدوليين

- تمكن مؤتمر المانحين الدولي -الذي انتهت أعماله في 9 أغسطس 2020 - من جمع 253 مليون يورو لإغاثة لبنان. وللمرة الأولى، أكد المانحون أن تلك الأموال ستذهب مباشرة إلى الشعب اللبناني، وأن المساعدات الاقتصادية طويلة الأجل ستعتمد على تنفيذ النخبة السياسية الحاكمة إصلاحات هيكلية طويلة المدى. وقد جاء هذا التأكيد في أعقاب الاهتمام الدولي المتزايد بالحالة اللبنانية المتأزمة التي يمكن تلخيصها بشكل أساسي في فساد النخبة الحاكمة.

- وجّه الاتحاد الأوروبي إلى لبنان رسالة مفادها أنه "لا يستطيع أحد مساعدة لبنان إذا لم يساعد لبنان نفسه". وقد سلط البيان الصادر عن المؤتمر الضوء على دور المجتمع الدولي في دعم النخبة السياسية الحاكمة، وفسادها المستشري في بيروت لعقودٍ طويلة، وهو ما لفت إليه الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" خلال المؤتمر، عندما أشار إلى أن الجهات المانحة بحاجة لأن تدرك أن مستقبل لبنان هو مسئولية مشتركة بين اللبنانيين وقادتهم. ووسط هذا، لا يغيب عن الأذهان أن الدَّيْن الخارجي للبنان بلغ 170% من إجمالي الناتج المحلي. وقد قُدّرت الخسائر التي خلفها انفجار المرفأ بنحو 15 مليار دولار. وتأسيسًا على هذا، يحتاج لبنان إلى المساعدة الدولية حتى لا يتحول إلى دولة فاشلة.

- وعلى الرغم من تزايد الاحتياج اللبناني إلى المساعدات الاقتصادية، فإنه بحاجة أكثر إلحاحًا للإصلاحات السياسية التي من شأنها مكافحة الفساد، ووضع حدٍّ لانعدام المساءلة والمكاشفة، ما وضع لبنان في موقف مأزوم في المقام الأول؛ ذلك أن الحكم في لبنان لا يقوم على "نظام سياسي" بقدر ما يقوم على اتفاق لتقاسم السلطة بين الطوائف المختلفة في غيابٍ تام لمعايير الكفاءة.

- لا يجب إلقاء اللوم على النظام الحاكم في لبنان فقط؛ فهو وإن تحمل الجزء الأكبر من المسئولية، فإن النظام الدولي مسئول جزئيًّا عما آلت إليه الأوضاع في لبنان أيضًا، وذلك من خلال حمايته "غير المتعمدة" للمحسوبية التي تمتعت بها الأنظمة الحاكمة المتعاقبة. وفي كل مرة أوشك فيها لبنان على السقوط بسبب تغليب المصالح الشخصية على مثيلتها الوطنية، هبّ المجتمع الدولي لإنقاذه دون ضوابط. وعلى مر الحوادث التي تعرض لها لبنان، تدفقت الودائع الدولارية في شكل منح خليجية وقروض أوروبية إلى مؤسسات الدولة اللبنانية، وإن انتهى بها الأمر في مكان آخر حيث "جيوب النخبة السياسية" التي لم تنح خلافاتها السياسية سلفًا إلا لتقاسم السلطة أو المساعدات.

- قرر صندوق النقد الدولي في إبريل 2020 تضمين الإصلاحات اللبنانية كشرط مسبق لمنح القروض إلى لبنان؛ إلا أن حكام لبنان أصروا على تجاهل دعوات الإصلاح تلك، لاعتمادهم بشكل أساسي على الدعم الخارجي الذي يتدفق إليهم دون قيود أو شروط. ولكن انفجار مرفأ بيروت دق ناقوس الخطر، وتحول إلى جرس إنذار يحول دون منح بيروت أي منح أو قروض دون الإصلاحات الهيكلية.

الناتج المحلي الإجمالي في لبنان (يناير 2016 - يوليو 2019)

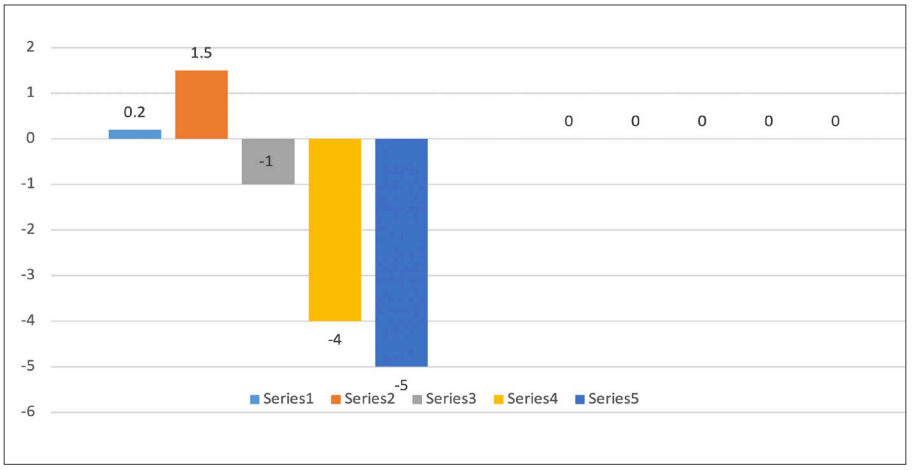

المصدر: البنك المركزي اللبناني.

- لا تكمن الأزمة اللبنانية في المساعدات الدولية في حدّ ذاتها، وإنما في منحها دون قيود على نحو أسهم في تفشي المحسوبية، وضعف الأداء المؤسسي، وزيادة نسبة الفقر بين المواطنين. ومن ثم، يمكن للمجتمع الدولي الضغط على النخبة السياسية الحاكمة في لبنان دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير النظام الحاكم، لكنه سيؤدى حتمًا إلى إدخال إصلاحات سياسية حقيقية. وعلى المجتمع الدولي أن يتخلى عن دعمه الضمني للوضع السياسي الكارثي.

دعم مصري للبنان

- تستند العلاقات الثنائية بين مصر ولبنان إلى مبدأ الاحترام المتبادل، وتنسيق الرؤى والمواقف حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك. وتنتهج القاهرة سياسة منفتحة حيال الأطراف اللبنانية؛ حيث تقف على مسافة متساوية من الفرقاء السياسيين باعتباره مبدأ حاكمًا في السياسة الخارجية المصرية. وعلى مر أحداث كثيرة، سارعت مصر لنجدة لبنان ومساندتها وكانت دومًا في أوائل الصفوف.

- ففي الحرب الإسرائيلية-اللبنانية في عام 2006، انحازت مصر إلى الشعب اللبناني، ووجهت انتقادات إلى "تل أبيب"، مؤكدة أن سياسة "العصا الغليظة" لن تجلب لإسرائيل أمنًا أو استقرارًا. وعقب الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت، كانت مصر من أوائل المتضامنين معه. كما سخّرت الإمكانات كافّةً لمساعدة الشعب اللبناني. كما سافر وزير الخارجية المصري "سامح شكري" إلى لبنان في زيارة خاصة، تفقّد خلالها المستشفى الميداني. كما التقى بالرئيس اللبناني وممثلي بعض التيارات السياسية، مؤكدًا دعم مصر غير المحدود للبنان. وإضافة إلى ذلك، شاركت مصر بتمثيل رئاسي عبر تقنية الفيديو كونفرانس في المؤتمر الدولي الذي عُقد لمساعدة لبنان بدعوة من فرنسا والأمم المتحدة.

- طالب الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" المجتمع الدولي خلال المؤتمر بمد يد العون إلى لبنان لتجاوز الآثار المدمرة للانفجار. وشرعت مصر في أعقاب انفجار المرفأ في إنشاء جسر جوي إلى بيروت محمل بالمواد الإغاثية والمستلزمات الطبية. كما تم تفعيل المستشفى الميداني العسكري المصري في بيروت لتعمل بكامل طاقتها بعد إمدادها بالكوادر الطبية (وهي المستشفى التي افتتحتها مصر في 2006 عقب الحرب الإسرائيلية-اللبنانية). وتبعًا للمهندس "فتح الله فوزي" (رئيس الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال)، يمكن للشركات المصرية الكبرى التي تعمل في مجال التشييد والبناء أن تعمل على إعادة إعمار لبنان وتحديدًا المنطقة المتضررة، وفي مقدمتها الشركات الحكومية مثل "المقاولون العرب" أو الشركات الكبرى التابعة لقطاع الأعمال العام.

بيانات وإحصائيات

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (9) - 1 سبتمبر 2020

www.ecsstudies.com

الأمن الغذائي في مصر .. تحسن مستمر

الأمن الغذائي في مصر .. تحسن مستمر

وفقًا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي تقوم بإعداده مؤسسة الإيكونومست، فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على غذاء كاف وسليم ومغذي، يلبي احتياجاتهم ويناسب أذواقهم، ويحقق لهم التمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها.

في النسخة الأحدث من هذا المؤشر الصادرة عام 2019، حققت مصر الترتيب 55 بين 113 دولة، بتقدم 6 مراتب عنها في 2018. وفي هذا التقرير نحاول إلقاء الضوء على وضع مصر عالميًا ضمن دول العالم فيما يخص قضية الأمن الغذائي، كذلك نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية، وحجم الدعم الحكومي للمواطنين من خلال دعم السلع التموينية والبترولية، من خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ووزارة المالية، ومؤشر الأمن الغذائي العالمي.

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا للمؤشر العام لمؤشر الأمن الغذائي العالمي 2019

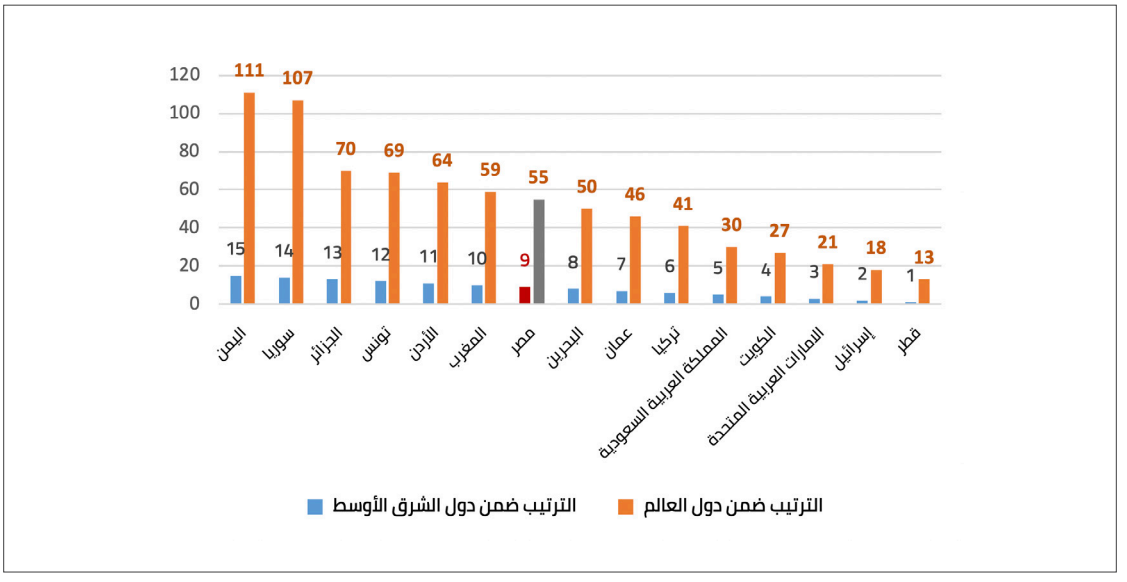

ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا للمؤشرات الفرعية لمؤشر الأمن الغذائي العالمي 2019

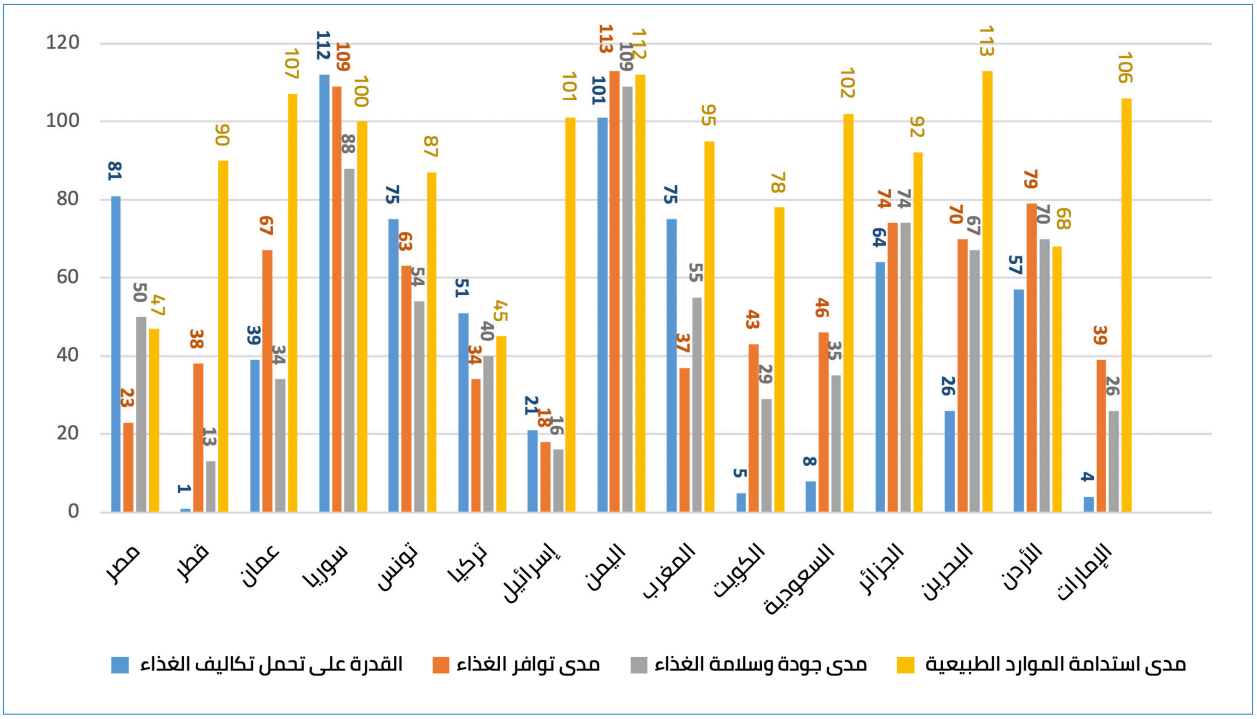

نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية بمصر 2018

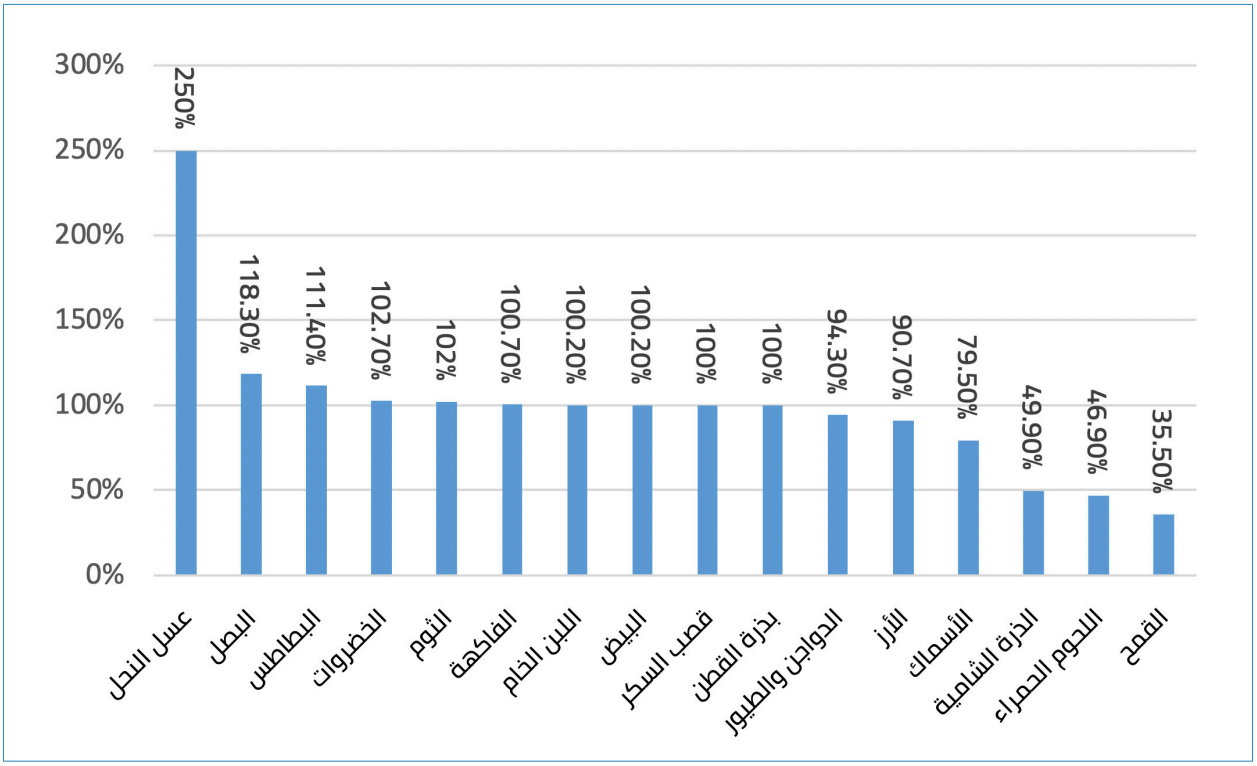

كمية المنتج والمستهلك من أهم السلع الغذائية لعام 2018 (بالألف طن)

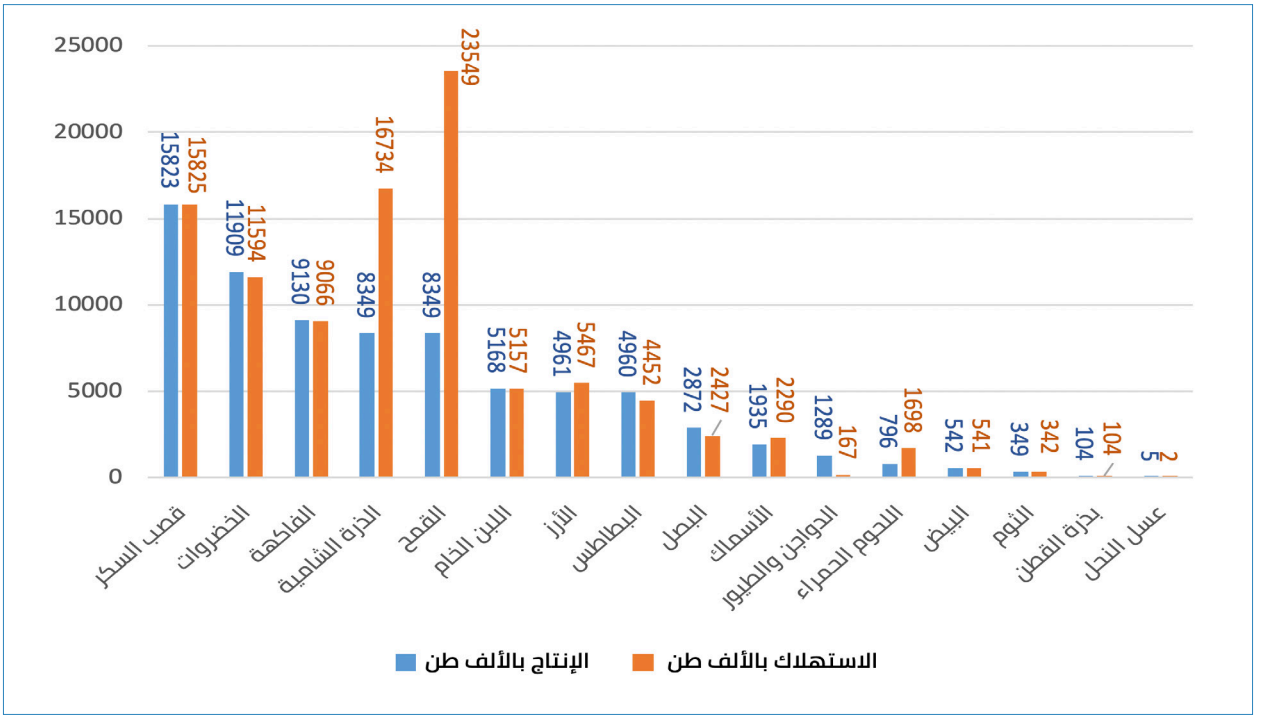

متوسط نصيب الفرد السنوي لأهم السلع الغذائية بمصر والعالم(بالكجم) 2018

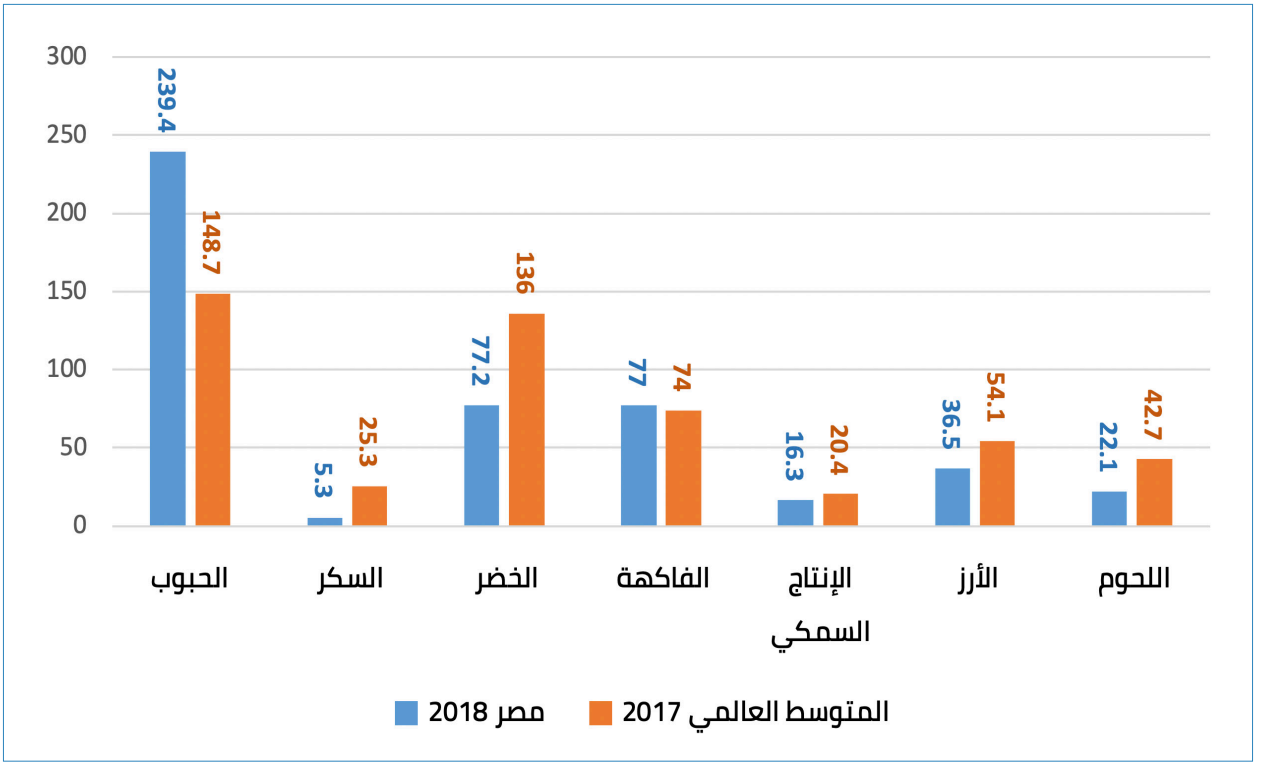

نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر وفقًا للمناطق الجغرافية عام 2018/2017

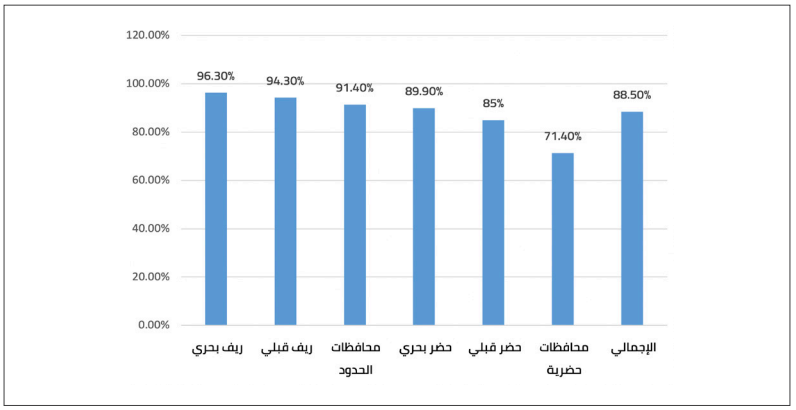

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لعام 2019 (يناير 2010=100)

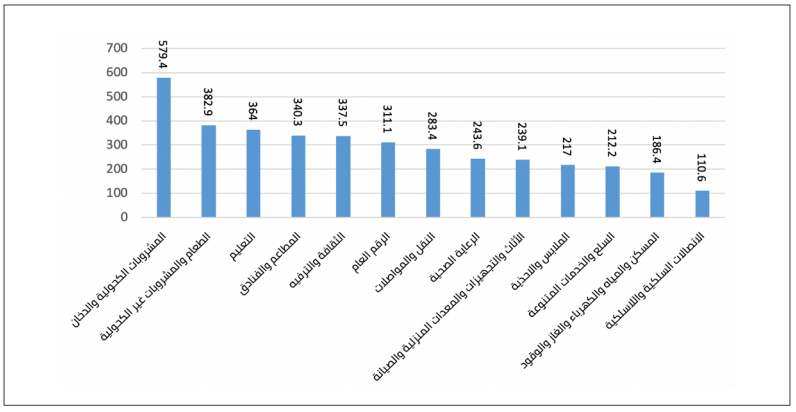

تطور قيمة دعم السلع التموينية والبترولية وإجمالي الدعم (بالمليار جنيه)

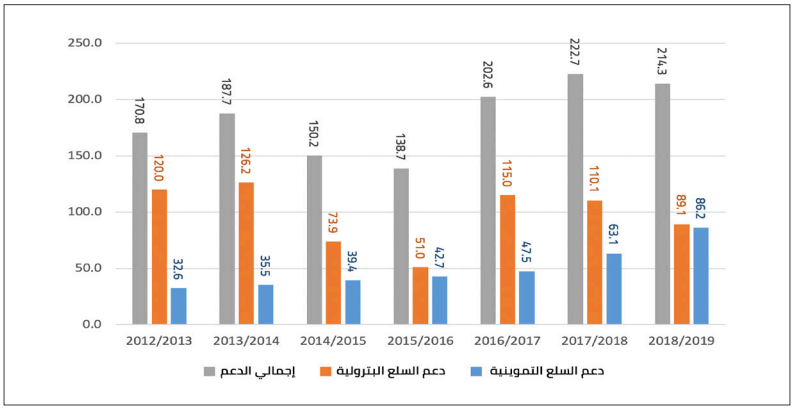

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

العنوان
100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

التليفون
+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies